جماليّاتُ الظواهر النّحويّة والصّرفيّة في الجزءِ الأوّلِ مِن ديوانِ الشّريفِ الرّضيّ

م.د. إسماعيل بكري قلعه جي
مُحاضر في قسم اللّغة العربيّة وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة حلب، سورية

Aesthetics of grammatical and morphological phenomena in the first part of the Diwan of Sharif Radi

Lecturer Dr. Ismail Bakri Qal'ajii
Lecturer at the Department of Arabic Language and Literature, College of Art and Human Sciences, University of Halab, Syria

الملخّص

يرمي هذا البحثُ إلى الوقوف على المعاني ذات القيم الجمالية لعناصر النظامين النحوي والصرفي في الجزء الأول من ديوان الشريف الرضي الذي يتخذ من معطيات النحو والصرف روافدَ جمالية تصب في معين موهبته الفذّة في التعبير، فيتعاضد عنده الطبع مع الصنعة في ولادة القصيد.

وفي سبيل هذه الغاية قُسِّم البحث بعد المقدمة على قسمين: الأول يدرس جماليّات الظواهر النّحويّة متفرعةً إلى فرعين: الأول يختصّ بما يخرج عن القاعدة المتفق عليها كمجيء المبتدأ ضميرًا متصلًا، وتقديم خبر الفعل الناقص الجملة الفعلية على اسمه، وحذف الحرف المصدري (أنْ)، ودخول الفاء على الجواب الواقع بعد قسم فشرط، والرتبة النحوية. والفرع الثاني يختصّ بما ينضوي تحت القاعدة ويتميّز عن أصل الاستعمال كمجيء التمييز معرفًا بـ(أل)، ومجيء (ما) شرطية للظرفية الزمانية، واقتران خبر (لعلّ) بـ(أنْ) المصدرية، وحذف المضاف والمضاف إليه، وإبدال النكرة من المعرفة، ومجيء الاستثناء المفرغ مسبوقًا بالنفي المعنوي، واستعمال لغة (أكلوني البراغيث)، ونصب الاسم المعطوف على خبر (ما) المجرور بالباء الزائدة، وتصدير الجملة الحالية بالواو والمضارع المثبت، وحذف الصفة، وزيادة أحرف الجر.

أمّا القسم الثاني فيدرس جماليّات الظواهر الصّرفيّة متفرّعةً إلى فرعين: الأول يختصّ بما يخرج عن القاعدة كالجمع على غير قياس، وقلب كسرة عين الفعل فتحةً وقلب لامه ألِفًا، وتخفيف الهمز على غير قياس. والفرع الثاني يختصّ بما ينضوي تحت القاعدة ويتميز عن أصل الاستعمال كقصر الممدود ومد المقصور، وإجراء الوصل مُجرى الوقف، وتحويل همزة القطع إلى وصل والوصل إلى قطع، وإجراء الفتحة مُجرى الضمة والكسرة في الإعلال بالتسكين، ومعاملة الاسم المنقوص المنصوب معاملة المرفوع والمجرور، والقلب المكاني.

وينتهي المطاف بالخاتمة والنتائج التي كان من أبرزها أنه إذا وقع تنازع بين الفعلين الناقص والتام على الاسم المرفوع بعدهما ألّا يكون الضمير المقدَّر اسمًا لـ(كانَ) عائدًا على الاسم المرفوع، بل ضمير شأن تفسّره جملة خبر (كانَ) المؤلفة من الفعل التام وفاعله.

الكلمات المفتاحية: جماليات الظواهر، النحوية والصرفية، الشريف الرضي.

Abstract

This research aims to examine the meanings of the aesthetic values of the grammatical and morphological systems in the first part of Al-Sharif Al-Radi's Diwan, who benefits from the data of grammar and morphology as aesthetic tributaries that pour into his unique talent of expressing thoughts, so that his temperament and craftsmanship are combined in the birth of the poem.

To this end, this research is divided, after the introduction, into two parts: the first studies the aesthetics of grammatical phenomena, which in turn is subdivided into two branches: the first is concerned with what deviates from the rules agreed-upon. For example, when the subject comes in the form of connected pronoun, and when the predicate of the incomplete verb in verbal sentences precedes its noun, the deletion of the infinitive letter (أنْ), and the entry of F letter فاء on the answer located after the condition and the grammatical rank. As to the second branch, it is concerned with what falls under the rule, such as when the object of specification is defined by (the), when 'ma'(ما), meaning what, come as a conditional for the adverb of time, when the predicate of (لعل), meaning perhaps, is associated with the infinitive 'if'(ان), the deletion of the construct in the genitive case, the substitution of the indefinite with the definite, and the advent of the exception preceded by a moral negation, the accusation of noun on the predicate 'ma' (ما) with the extra 'ba'ب letter, the initiation of the circumstantial sentence with the 'w' letter (waw واو) and the affirmative present sentence, the deletion of the adjective, and the addition of prepositions.

As for the second section, it studies the aesthetics of morphological phenomena, subdivided into two branches: the first is concerned with what deviates from the norm, such as the irregular plural, changing the genitive case (كسرة) of the verb into the objective case and changing its L'Lam' لام into A 'alf' الف. The second branch is concerned with what falls under the rule and is distinguished by use such as shortening the extended and extending the short, making the connection, converting the hamzat of catting همزة القطع to joining one and the joining one into cutting one. Finally, and changing the accusative case into the nominative and genitive case, and the treatment of the imperfect noun in the accusative case as the nominative and genitive.

Keywords: the aesthetics of phenomena, grammatical and morphological, Al-Sharif Al-Radi.

المقدمة:

إن استيعاب النحو والصرف لا يتّأتى إلاّ لمن اجتمعت له الموهبة والصنعة ليكون فنّانًا لغويًّا يصنع بالنحو واللغة مثلما يصنع الرسام بأحاسيسه وألوانه، فالفنان اللغوي لا يكون فنّانًا إلاّ بنحوه وموهبته، وحين نتحدّث عن هذا النمط من الشعراء فخير مثالٍ لهم هو الشريف الرضي (٣٥٩- ٤٠٦هـ= ٩٧٠- ١٠١٥م) ذو الحسَبين الذي يقول عنه الثعالبي معرِّفًا به: هو «أَبُو الحسن مُحَمَّد بن الحُسَيْن بن مُوسَى بن مُحَمَّد بن مُوسَى بن إِبْرَاهِيم بْن مُوسَى بن جَعْفَر بن مُحَمَّد بن عَليّ بن الحُسَيْن بن عَليّ بن أبي طَالب عَلَيْهِم السَّلَام، ومولده بِبَغْدَاد سنة تسع وَخمسين وثلاثمائة، وابتدأ يَقُول الشّعْر بعد أَن جَاوز العشْر سِنِين بِقَلِيل وَهُوَ الْيَوْم أبدع أَبنَاء الزَّمَان وأنجب سادة العرَاق، يتحلّى مَع محتدّه الشريف ومفخره المنيف بأدب ظَاهر وَفضل باهر وحظ من جَمِيع المحاسن وافر، ثمَّ هُوَ أشعر الطالبيين: مَن مضى مِنْهُم وَمن غبر على كَثْرَة شعرائهم المفلقين... وَلَو قُلت إِنَّه أشعر قُرَيْش لم أبعد عَن الصدْق، وسيشهد بِمَا أجريه من ذكره شَاهد عدل من شعره العالي القِدح الْمُمْتَنع عَن القَدح الَّذِي يجمع إِلَى السلاسة متانةً، وَإِلَى السهولة رصانةً، ويشتمل على معَان يقرب جناها وَيبعد مداها»[١].

وذكر ابن جني (ت٣٩٢هـ) أن الشريف الرضي أُحضِر إلى ابن السيرافي النحوي (ت٣٨٥هـ) وهو طفل لم يبلغ عشر سنين، فلقّنه النحو[٢]، وتابع تحصيله النحوي عند شيوخ عصره كأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) وابن جني وأبي الحسن علي بن عيسى بن الفرج الرَّبَعِيّ البغدادي (ت٤٢٠هـ)[٣]، «فالشريف الرضي يمتاز بأنه جمع بين الشعر والعِلم...، وقلّما يجتمعان في شاعر مُجيدٍ كبيرٍ»[٤]، ومن أشهر مؤلفاته: "المجازات النبوية"، و"تلخيص البيان عن مجاز القرآن"، و"حقائق التأويل في متشابه التنزيل"، و"خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب"، وغيرها. ولما كتب الشريفُ الشعرَ وهو نحويٌّ وناقد - إذا صحّ التعبير- استطاع أن يوظّف معطيات النحو والصرف توظيفًا جماليًّا مقصودًا مشفوعًا بالشاعرية التي قلّ نظيرها، فنجده فنانًا لغويًّا يبني نتاجه على تحوّلات تضمن له انعكاس المعنى الخفيّ المرهف عبر مرآة النظامين النحوي والصرفي، وليس عبرَ الألفاظ وحدَها، «فالنحو ليس موضوعًا يحفل به المشتغلون بالـمُثل اللغوية، والذين يرون إقامة الحدود بين الصواب والخطأ... النحو مشغلة الفنانين والشعراء، والشعراءُ والفنانون هم الذين يفهمون النحو، أو هم الذين يبدعون النحو، فالنحو إبداع»[٥]، ويلاحظ من يقرأ ديوان الشريف أن هذا النوع من الإبداع هو سمة شاملة لنتاجه الشعري عامةً، غير أننا اقتصرنا في هذا البحث على الجزء الأول من ديوانه لسببين: الأول أنّ هذا الجزء نُشر بتحقيقٍ وشرحٍ رصينين للعلامة محمد محيي الدين عبد الحميد، في حين لم يُنشر له جزءٌ ثان بالتحقيق نفسه على حدّ اطلاعنا. والسبب الثاني أن دراسة ديوانه كاملًا لا يمكن أن يحيط بها بحث بهذا الحجم.

- الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى تجلية الجماليات النحوية والصرفية الناجمة عن الانزياح الواعي لعناصر هذين النظامين عند الشريف الرضي على نحوٍ يُبرز براعته اللغوية إلى جانب موهبته الشعرية.

- مشكلة البحث:

تتلخّص مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل تؤثّر دراية الشاعر النحوية والصرفية في جمالية النص مثلما هو الأمر عند الشعراء قبل نشأة هذين العلمين؟
- أخَرج الشريف الرضي عن أصل القاعدة بالعدول النحوي والصرفي أم بقي في إطار الجائز؟
- ما الأبعاد الجمالية للعدول النحوي والصرفي في شعر الرضي؟

-منهج البحث وحدوده:

يعتمد البحثُ المنهجَ الوصفيّ في تحليل الظواهر النحوية والصرفية البارزة في الجزء الأول فقط من ديوان الشريف الرضي، سواءٌ أكانت ممّا خرج عن أصل القاعدة أم لم يخرج عنها، شريطة أن يكون ما لم يخرج عن القاعدة ممّا يتميّز استعماله عن الأصل ويؤدّي فائدة جمالية.

- الدراسات السابقة:

نظرًا لاتساع شعر الرضي الذي يزيد عن ستةَ عشرَ ألفَ بيتٍ وثرائه الأدبي واللغوي، وجد كثير من الدارسين ضالَّتهم فيه، غير أن البحث النحوي والصرفي في شعره لمّا ينل بعدُ ما يستحقه من اهتمام؛ فهذا النوع من البحث يتطلّب جهدًا وزمنًا مضاعفين في ظلّ غياب التحقيق والشرح المعمّقين للديوان ما خلا جزأه الأول بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وشرحه، فكان البحث النحوي والصرفي خجولًا في هذا الميدان، نذكر من ذلك رسالة ماجستير بجامعة ذي قار بعنوان "البنية الصرفية وأثرها في دلالة النص الشعري: حجازيات الشريف الرضي أنموذجًا" للباحث حسين التميمي، ورسالة ماجستير بجامعة الخرطوم بعنوان "أساليب الاستفهام في شعر الشريف الرضي: دراسة نحوية بلاغية" للباحثة علوية محمد علي، وبحث بعنوان "طفّيات الشريف الرضي دراسة في البِنية الفنيَّة" للدكتور علي كاظم المصلاوي، وهذه الأبحاث، على ما فيها من جهدٍ محمودٍ لأصحابها، لا تفي بالغنى النحوي والصرفي الذي يختزنه ديوان الشريف؛ لذلك سنسلّط الضوء في هذا البحث على ما أمكننا من ظواهر، ويبقى الأمل معقودًا منّا على استكمال هذا البحث فيما تبقّى من شعر الشريف إن شاء الله تعالى في قابل الأيام.

أولًا- جماليات الظواهر النحوية:

تنقسم الظواهر النحوية في شعر الشريف إلى قسمين: الأول يخرج في عدوله عن القاعدة مطلقًا، والثاني يخرج عن أصل الوضع ويتميّز عنه من دون أن يخرج عن القاعدة، فيبقى في إطار الجائز.

أ- الظواهر النحوية التي خرجت عن القاعدة:

ندرس في هذا المبحث العدول النحوي الذي كسر القاعدة المتفق عليها عند الجمهور، ونبحث عن تخريج منطقي له، ونحاول تبيان جماليته، وهذا النوع من العدول يتضمّن: مجيء المبتدأ ضميرًا متصلًا، وتقديم خبر الفعل الناقص الجملة الفعلية على اسمه، ووصف المنادى النكرة المقصودة، وحذف الحرف المصدري (أنْ)، ودخول الفاء على الجواب الواقع بعد قسم فشرط، والرتبة النحوية.

١- مجيء المبتدأ ضميرًا متصلًا:

تجيز الصناعة النحوية للمبتدأ أن يجيء اسمًا ظاهرًا أو مصدرًا مؤوَّلًا أو ضميرًا منفصلًا أو جملة محكية، لكنها لا تجيز مجيئه ضميرًا متصلًا كما في قول الشريف راثيًا[٦]:

بَيْناهُ كالوَرَقِ النّضيرِ تَقَصَّفَتْ
أَغْصَانُهُ وَتَصَلَّبَتْ شَجْرَاؤُهُ

فالظرفان (بينا، وبينما) لا يُضافان إلاّ إلى الجملة سواءٌ كانت فعلية أم اسمية[٧]، لذلك لا بدّ من إعراب الضمير المتصل الهاء في محل رفع مبتدأ والكاف خبره، والجملة الاسمية المؤلفة منهما في محلّ جر مضاف إليه.

ولو أراد الشاعر فصل الضمير لوجد مندوحةً إليه، فكان له أن يقول على التشبيه المؤكَّد بدلًا من التام: (بَيْنا هُوَ الوَرَقُ النّضيرُ تَقَصَّفَتْ أَغْصَانُهُ) من دون أن يتأثّر الوزن، لكنه آثر العدول إلى الهاء المتصلة لإظهار التقصّف الذي أصاب المرثي، فضلًا عمّا يؤدّيه صوت الألف والهاء من (بَيْناهُ) من إيحاء يشبه صوت الندبة ويجلّي حجم الألم.

٢- تقديم خبر الفعل الناقص الجملة الفعلية على اسمه:

إذا كان خبر الفعل الناقص جملة فالأصل ألاّ يتقدّم على اسمه[٨]؛ لئلا يقع تنازع بين الفعل الناقص والجملة الفعلية على الاسم المرفوع بعدهما، ولئلاّ يقع لبس بين اسم الفعل الناقص وركني الجملة الاسمية، غير أنّ تقديم الخبر الجملة الفعلية وقع في قول الشريف في رثاء أمه[٩]:

لَوْ كَانَ يُبْلِغُكِ الصَّفِيحُ رَسَائِلي
أو كانَ يُسْمِعُكِ التُّرابُ نِدائي
لَسَمِعْتِ طُولَ تَأَوُّهي وتَفَجُّعي
وعَلِمْتِ حُسْنَ رِعايَتي ووَفائي

حيث تقدّم الفعل (يُبْلِغُكِ) في صدر البيت الأول على الاسم المرفوع (الصَّفِيحُ)، كما تقدّم الفعل (يُسْمِعُكِ) في عجز البيت على الاسم المرفوع (التُّرابُ)، فوقع التنازع بين (كان) و(يُبْلِغُكِ، ويُسْمِعُكِ) على

(الصَّفِيحُ، والتُّرابُ)، وعندئذ يُرَجَّح إعراب الاسمين المرفوعين (الصَّفِيحُ، والتُّرابُ) فاعلين للفعلين التامّين؛ لأنهما أقرب إليهما، ونقدّر اسمًا محذوفًا لـ(كانَ) يعود على ذينك الاسمين، وبذلك نعالج مشكلة التنازع، فنقع في مشكلة أخرى، وهي عودة الضمير المحذوف على متأخِّر، ولو أعملنا (كانَ) في الاسمين المرفوعين لأشكل ذلك أيضًا لأنك تُعمِل العامل الأبعد وتترك الأقرب، وهذا موضع خلاف بين الكوفيين والبصريين[١٠].

والمخلّص من ذلك ألّا يكون الضمير المقدَّر اسمًا لـ(كانَ) عائدًا على الاسم المرفوع، بل هو ضمير الشأن الذي تفسّره جملة خبر (كانَ) المؤلفة من الفعل وفاعله، وهذا التقدير هو الأنسب للصناعة النحوية ولمراد الشاعر الذي لم يقدّم ويؤخّر هنا مرتين اضطرارًا، بل ليظهر ألمه من الشأن الذي هو فيه من عدم قدرته على تبليغ صوته لأمه الفقيدة.

٣- حذف الحرف المصدري (أنْ):

حُذِفت (أنْ) المصدرية الناصبة قبل المضارع في بعض المسموع، ورُوي المضارع بعد حذفها بالنصب تارةً، وبالرفع تارة أخرى، كقولهم: (تسمعُ بالمُعيديِّ خيرٌ مِنْ أنْ تَراه)، و(خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يأخُذُكَ)، والأفضل عدم محاكاة هذه الأمثلة والقياس عليها حِرصًا على سلامة اللغة[١١]، غير أنه ورد حذف (أنْ) ورفع المضارع بعدها في بضعة أبيات من شعر الشريف، ومنها قوله من النسيب[١٢]:

وَلي نَظْرَةٌ لا تَمْلِكُ العَينُ أُخْتَها
مَخافةَ يَنْثُوها عَلَيَّ رَقِيبُ

حيث حذف (أنْ) قبل الفعل (ينثوها) ورفعه، وأضاف المصدر (مخافة) إلى الجملة، وحقه أن يُضاف إلى المفرد.

ومنه قوله في النسيب أيضًا[١٣]:

تَمَلَّ مِنَ التّصابي قَبْلَ تُمْسي
ولا أَمَمٌ صِباكَ ولا قَرِيبُ

حيث حذف (أنْ) قبل الفعل (تُمسي) ورفعه، وأضاف الظرف (قبلَ) إلى الجملة، وحقه أن يُضاف إلى المفرد.

وقد يُقال في هذين البيتين إنهما على معاملة المضارع المعتلّ الناقص المنصوب معاملة المرفوع بتسكين لامه كما سنرى في حديثنا عن العدول الصرفي، فيُرَدُّ هذا الرأي بقوله من القصيدة ذاتها[١٤]:

ووَلّاكَ الشّبابُ عَلَى الغَواني
فبادِرْ قَبْلَ يَعْزِلُكَ المَشِيبُ

حيث ظهرت الضمة على الفعل (يعزلُك) بعد حذف (أنْ)، كما في قوله من القصيدة ذاتها[١٥]:

ومَنْ رَجَمَ السّماءَ فَلا عَجِيبٌ
يُقالُ حَثا بِوَجْهِ البدرِ تُرْبا

حيث حذف (أنْ) قبل الفعل (يُقالُ) ورفعه، وأقام جملة (يُقال) مقام المبتدأ المؤخر للخبر المقدم (عجيبٌ).

وعلى ما يبدو أن الحذف قد وقع في هذه الشواهد لضرورة النظم، لذلك نرى أن نقدّر قبل الأفعال المرفوعة حرفًا مصدريًّا مهملًا، وتبقى الجملة صلة الموصول الحرفي المحذوف، ويبقى المصدر المؤوّل في محلّ جرٍّ مضافًا إليه في الأبيات الثلاثة الأولى، ومبتدأً مؤخرًا في البيت الرابع.

٤- دخول الفاء على الجواب الواقع بعد قسم فشرط:

تقتضي القاعدة النحوية عندَ اجتماع القسم والشرط غير الامتناعي أن يكون الجواب للأسبق منهما، وأن يكون جواب الثاني محذوفًا لدلالة جواب الأول عليه، أمّا إذا كان الشرط امتناعيًّا فيبقى الجواب له وإن سُبق بالقسم، ويكون التركيب الشرطي كله جوابًا للقسم. غير أن الشريف لم يجرِ دائمًا على هذه القاعدة، فتراه أحيانًا يقدم القسم على الشرط غير الامتناعي، ثم يأتي بالجواب مقترنًا بالفاء، ممّا يجعله جوابًا للشرط لا للقسم، ومنه قوله في الشيب[١٦]:

لَئِنْ أبْغَضْتِ مِنّي شَيْبَ رَأْسي
فإنّي مُبْغِضٌ مِنْكِ الشّبَابَا

وقوله مُفاخِرًا[١٧]:

لَئِنْ كُنْتُمُ في آلِ فِهْرٍ كَواكِبًا
إذا غاضَ مِنْها كَوْكَبٌ فاضَ كَوْكَبُ
فنَعْتي كَنَعْتِ البَدْرِ يُنْسَبُ بَيْنَكُمْ
جهارًا وما كُلُّ الكواكِبُ تُنْسَبُ

وقوله في الرثاء[١٨]:

لَئِنْ لَمْ نُطِلْ لَدْمَ التّرائِبِ لَوْعَةً
فـإنّ لَـنـا لَـدْمًـا وَراءَ الـتّـرائِـبِ

وقوله متغزّلًا[١٩]:

لَئِنْ كُنْتَ أَخْلَيْتَ المكانَ الّذي أَرى
فهَيْهاتَ أَنْ يَخْلُو مَكانُكَ مِنْ قَلْبي

وقوله مادحًا[٢٠]:

لَئِنْ كانَ خَوْفي مِنْ سِطاكَ مُبَعِّدًا
فـيا رُبَّـمـا كـانَ الـرّجـاءُ مُـقَـرِّبا

وقوله في مقدمة النسيب[٢١]:

فَلَئِنْ فُجِعْتُ بِلِمَّةٍ فَيْنانَةٍ
ماتَ الشّبابُ بِها ولَمّا يُعْقِبِ
فلَقَدْ فُجِعْتُ بِكُلِّ فَرْعٍ باذِخٍ
مِنْ عِيصِ مُدْرِكَةَ الأَعَزِّ الأَطْيَبِ

وقد خرّج النحاة هذه الظاهرة على زيادة اللام في (لَئِنْ)، ورأوا أنه «لو كانت اللام للتوطئة لم يُجَبْ إلاّ القسم»[٢٢]. وإذا تأملنا الشواهد التي عرضها النحاة على هذه الظاهرة وشواهدها عند الشريف، وجدنا الفاء لم تدخل الجواب إلا إذا كان الكلام مصدّرًا بـ(لَئِنْ)، لذا يرى الفرّاء أن كثرة اجتماع اللام مع (إنْ) جعلتهما كالكلمة الواحدة، مثلما هو الأمر في كثرة اجتماع اللام مع (قد)، فصارتا معًا (لقد) كالكلمة الواحدة، فأُلغيت اللام من (لَئِنْ) لأنها انسبكت مع أم الباب في الشرط، وصار الجواب للشرط[٢٣].

ولم يكن عسيرًا على الشاعر أن يلتزم بأصل الوضع مع الحفاظ على الوزن، وذلك بأن يضع واوًا أو فاءً مكان اللام من (لَئِنْ)، أو أن يستخدم (إمّا) المؤلّفة من (إنْ+ما) بدلًا من (فَلَئِنْ) في الشاهد الأخير، لكنه قصد هذا الاستعمال؛ ليكسر أفق التوّقع عند المتلقي، ويجذب انتباهه إلى الجواب، ويُخرِج الكلام من دائرة الإنشاء التي يجتلبها القسم إلى دائرة الإخبار التي يحكم بها على الشرط من جوابه.

٥- الرتبة النحوية:

انقسم العلماء إزاء ظاهرة الرتبة النحوية ثلاثة أقسام: فمنهم من رفضه كسيبويه (ت١٨٠هـ) وابن سنان (ت٤٦٦هـ) وحازم القرطاجني (ت٦٨٤هـ)، ومنهم من قبله مطلقًا كالفرّاء (ت٢٠٧هـ) والسكاكي (ت٦٢٦هـ)، ومنهم من اتخذ موقفًا وسطًا كالسيرافي، فقبله لاعتبارات فنية يحدّدها جوّ التركيب[٢٤]، وعلى هذا الموقف نقرأ الرتبة في شعر الشريف بين المفعولين الأول والثاني، وبين المفعول به وكل من الفاعل والاسم المجرور، وبين المبتدأ والاسم المجرور.

أ- الرتبة بين المفعولين الأول والثاني، وبين المفعول به والفاعل:

الأصل في ترتيب المفعولين الأول والثاني مع الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا أن يتقدم ما فيه معنى الفاعلية على ما فيه معنى المفعولية، أمّا قول الشريف يصف صاحبه في السفر[٢٥]:

يُـوَسِّـدُ الرَّحْـلَ خَـدًّا مَـا تَوَسَّـدَهُ
قَبْلَ المَطَالِبِ غَيْرُ الحُسْنِ وَالطِّيبِ

فقد كان من حقّه أن يقول في الجملة الأولى: (يُوَسِّدُ الخَدَّ رحْلًا)، وفي الجملة الثانية: (مَا تَوَسَّدَ غَيْرَ الحُسْنِ)؛ فقلب في الأولى بين المفعولين، وقلب في الثانية بين المفعول به والفاعل. فالخدّ هو المفعول الأول الذي فيه معنى الفاعليّة، وهو أحقّ بالتعريف بـ(أل)، ورتبته مقدمة على المفعول الثاني (رحْلًا) الذي فيه معنى المفعولية وهو أحقّ بالتنكير. وفي الجملة الثانية يجب أن يكون فاعل (تَوَسَّدَ) مستترًا يعود على الخدّ، ومفعوله هو كلمة (غير)، وهذا هو الأصل في استعمال (وَسَّد، وتَوَسَّدَ)؛ تقول: «تَوَسَّدَ فُلَانٌ ذِراعَه إذا نَامَ عَلَيْهِ وَجَعَلَهُ كالوِسادة لَهُ... يُقَالُ وسَّدَ فلانٌ فُلَانًا وِسادة، وتَوَسَّد وِسادة إذا وضَع رأْسه عَلَيْهَا»[٢٦].

ولعل الشاعر آثر قلب الرتبة ليحقّق غايتين: دلالية وصِناعية. فالأصل في القلب النحوي مع الأشياء التي تلاصق أعضاء الجسد أن يكون للدلالة على تحرّك تلك الأشياء وثبات العضو من الجسد، فيقولون: (أدخلَ القلنسوةَ في رأسه) مع أن الرأس هو ما أُدخِل فيها؛ للدلالة على أن الرأس ثابتٌ والقلنسوة هي التي تُؤْخَذُ وتُوضَع على الرأس، ومثله ما يحدث من أخذِ رحلِ الناقة ووضعه وِسادةً تحت الخد. وأمّا الغاية الصناعية فهي أنه أراد أن يتمّ البيت بعد الجملة الأولى في وصف الخدِّ لا الرحلِ؛ فقلب بين الرحل والخد ليعود

الضمير المتصل الهاء من (تَوَسَّدَهُ) على الخد، ولو أنه لم يقلب في الجملة الأولى فقال: (يُوَسِّدُ الخَدَّ رحْلًا مَا تَوَسَّدَه قَبْلَ المَطَالِبِ غَيْرُ الحُسْنِ وَالطِّيبِ) لأصبح الوصف للرحل، ولو أنه لم يقلب في الجملة الثانية فقال: (مَا تَوَسَّدَ قَبْلَ المَطَالِبِ غَيْرَ الحُسْنِ وَالطِّيبِ) لمَّا استقام نظم البيت، ولمَا أشار من طرفٍ خفيّ إلى أن هذا الخد هو مستودَع الحسن والطيب اللذينِ يتوسّدانه.

ب- الرتبة بين المفعول به والاسم المجرور:

المفعول به والاسم المجرور في الصناعة النحوية أخوان؛ لأن الاسم المجرور مفعول غير صريح؛ لذلك يقع قلب الرتبة بينهما كما في قول الشريف مادحًا[٢٧]:

أنتَ أَفْسَدْتَني على كُلِّ مَأْمولٍ

وأَعْدَيْتَني على كُلِّ خَطْبِ

فإذا حملت صدر البيت على ظاهره يكون الممدوح قد أفسد الشاعر، فلم يعد صالحًا لبلوغ المأمول، ولكن المعنى على خِلاف ذلك، فقد أراد بـ(أَفْسَدْتَني عليهِ) كما ذكر المحقّق: «صيّرته في نظري غير صالح لأن توضع الآمال عنده»، وهذا المعنى لا يستقيم إلا على القلب بين المفعول به (ياء المتكلم) والاسم المجرور (كُلِّ مَأْمولٍ)، فيكون التركيب على الأصل: (أَفْسَدْتَ كُلَّ مَأْمولٍ عليّ)، وقد لجأ الشاعر إلى القلب لتحقيق المواءمة اللفظية والمقابلة المعنوية بين صدر البيت وعجزه، فيكون قوله: (أَفْسَدْتَني على كُلِّ مَأْمولٍ) متناظرًا ومنسجمًا في اللفظ مع قوله: (أَعْدَيْتَني على كُلِّ خَطْبِ)، ومتقابلًا معه من حيث المعنى؛ أي إنّ الممدوح له فعلان متقابلان: (أَفْسَدْتَني، وأَعْدَيْتَني)؛ فهو يُفسِد المأمول بجعله هيّنًا في عين الشاعر بعد أن استعظمه واستصعبه، وفي الوقت نفسه يقوّي الشاعر لمواجهة الخطوب.

ج- الرتبة بين الفاعل والمفعول به:

ممّا يُسهّل قلب الرتبة بين الفاعل والمفعول به أنهما يحملان دلالتين نحويتين متناقضتين، فيُؤمَن اللبس بينهما، ويقع القلب كما في قول الشريف مادحًا[٢٨]:

وأَبْلَجَ وَطّاءٍ على خَدِّ لَيْلِهِ

كما فارَقَ النّصْلَ المُضِيءَ قِرابُ

فقد قال المحقّق في تعليقه عليه: «وقوله: (كما فارَقَ النّصْلَ المُضِيءَ قِرابُ) فيه قلب، فإن النصل هو الذي يفارق قرابَه، لكن لمّا كان الفراق لا يكون إلاّ بين اثنين صح أن يُنسب إلى أيِّهما»، فعلّله بذلك تعليلًا لغويًّا فحسب، وإذا نظرنا إلى القلب من الناحية الجمالية، وجدناه يحقّق في هذا البيت غايتين: موسيقية ومعنوية، فالموسيقية تتجلّى في جلب (قِرابُ) إلى حيّز القافية، فتنضمّ الباء إلى الرويّ الذي بُنيت عليه القصيدة، والمعنوية أنك تجد الشاعر حين يتحدّث عن السيف يريد الممدوح الأبلج، وعندما يتحدّث عن القراب يريد الليل الذي يحيط بالممدوح، والممدوح لا يخرج من الليل كما يخرج السيف من غمده، بل الليل هو من ينجلي عن الممدوح حيث يكون، ولولا هذا المعنى لما قلب.

د- الرتبة بين المبتدأ والاسم المجرور:

قلب الرتبة بين المبتدأ والاسم المجرور قليل؛ لأن العلاقة النحوية بينهما منعدمة، لكن إذا كان الجار والمجرور متعلقان بالخبر - والخبر هو المبتدأ في المعنى- يُصبح القلب سائغًا كما في قول الشريف مادحًا[٢٩]:

يَدٌ في قَائِمِ العَضْبِ

فما الإنْظارُ بالضَّرْبِ

فقد قال المحقّق في تعليقه عليه: «وفي صدر هذا البيت قلب، فقد كان من حق الكلام أن يقول: (قائم العضب في يدي) فقلب العبارة. والقلب ممّا اختلف فيه علماء البلاغة: فأنكره جماعة منهم؛ لأنه في نظرهم عيّ وعجز عن أن يأتي المتكلم بالعبارة الدالّة على مراده، وأجازه قوم إذا اشتمل على سرّ من أسرار الكلام»، ولعل السر الذي أراده الشريف ههنا هو شدة تمكّن اليد من السيف وكأنها جزء منه، فقلب بينهما ليجعلهما كالشيء الواحد، ولو أراد الخروج من ذلك لما عجزت عنه ملكته اللغوية والشعرية.

ب- الظواهر النحوية التي تنضوي تحت القاعدة:

ندرس في هذا المبحث العدول النحوي الذي ينضوي تحت القاعدة ويتميّز عن أصل الاستعمال،

ونبدي رأينا النحوي فيه، ونحاول تبيان جماليته، وهذا النوع من الانزياح يتضمّن: مجيء التمييز معرفًا بـ(أل)، ومجيء (ما) شرطية للظرفية الزمانية، واقتران خبر (لعلّ) بـ(أنْ) المصدرية، وحذف المضاف والمضاف إليه، وإبدال النكرة من المعرفة، ومجيء الاستثناء المفرغ مسبوقًا بالنفي المعنوي، واستعمال لغة (أكلوني البراغيث)، ونصب الاسم المعطوف على خبر (ما) المجرور بالباء الزائدة، وتصدير الجملة الحالية بالواو والمضارع المثبت، وحذف الصفة، وزيادة أحرف الجر.

١- مجيء التمييز معرفًا بـ(أل):

ذهب البصريون إلى أن التمييز لا يكون إلاّ نكرة، وأجاز الكوفيون تعريفه، واستدلّوا عليه بقول الشاعر[٣٠]:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا
صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

فـ(النفسَ) عند الفريقين تمييز معرَّف بـ(أل)، لكن البصريين أوّلوه على زيادة (أل)[٣١]، بينما عدّه الكوفيون أصلًا.

وجاء التمييز معرَّفًا بـ(أل) في قول الشريف مادحًا[٣٢]:

فَمَا وَلَدَ الأَجَارِبُ مِنْ تَمِيمٍ
نَظِيرَهُمُ ولا الشُّعْرُ الرِّقابا

فـ(الرِّقابَ) تمييز للصفة المشبهة (الشُّعْرُ)، وهذا جائزٌ قياسًا؛ لأن المميَّز مشتق معرَّف بـ(أل)؛ قال سيبويه: «وعلى هذا الوجه تقول: هو الحسنُ الوجهَ، وهي عربية جيدة...، وقد يجوز في هذا أن تقول: هو الحَسَنُ الوجهِ»[٣٣]؛ فهو يجيز النصب والجر، والنصب عنده أجود؛ لأنه أخفُّ الحركات من جهة، ولأنّ الأصل في المضاف إليه أن يُسبق باسم لا معرَّف بـ(أل) ولا منوَّن من جهة ثانية، فيكون النصب على التمييز خيرًا من الجر مع وجود (أل) في المضاف إضافةً لفظية. واستشهد لكلامه ببيتٍ يشبه في تركيبه بيت الشريف الرضي، وهو قول الشاعر[٣٤]:

فما قَوْمي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ
ولا بِفَزارةَ الشُّعْرِ الرِّقابا

وهذه الـ(أل) ليست زائدة كما ذهب البصريون، بل نائبة عن الضمير، والتقدير: (الشُّعْر رِقابُهم) على إعمال الاسم المشتق، فلما أراد الشاعر أن يخفّف نصب على التمييز.

٢- مجيء (ما) شرطية للظرفية الزمانية:

ذكر ابن مالك أنّ «جميع النحويين يجعلون (ما) و(مهما) مثل (مَن) في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالها ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب»[٣٥]، واستشهد على ذلك بعدد من الأبيات كقول الفرزدق[٣٦]:

وما تَحْيَ لا أَرْهَبْ وإِنْ كُنْتُ جارِمًا
ولو عَدَّ أَعْدائي عَلَيَّ لَهُم ذَحْلَا

حيث جاءت (ما) شرطية للظرفية الزمانية، والمعنى: لا أرهبُ شيئًا طيلةَ حياتِك. فهي تشبه في المعنى (ما) المصدرية الزمانية، ولولا جزم الفعلين بعدها لذهبنا إلى أنّها المصدرية، ولعل هذا ما دفع محقق ديوان الشريف الرضي إلى الوقوع في الشبهة بينهما حين وقف على قوله معزِّيًا[٣٧]:

مَا بَقِيَتْ كَفُّكَ الصَّنَاعُ لَنَا
فَكُلُّ كَسْرٍ يَكُونُ مَرْؤُوبَا

وقوله معزِّيًا أيضًا[٣٨]:

وما بَقِيَ الجَبَلُ المُشْمَخِرُّ
فما ضَرَّنا الجَبَلُ الواجِبُ

فقال في تعليقه على البيت الأول: «(ما) في قوله: (مَا بَقِيَتْ) مصدرية ظرفية تفسَّر بالمدة مضافة إلى مصدر الفعل الذي دخلت عليه»، وقال في تعليقه على البيت الثاني: «(ما) في قوله: (مَا بَقِيَ الجَبَلُ المُشْمَخِرُّ) ظرفية مصدرية»، ففي كل من هذين البيتين جاء فعل الشرط ماضيًا، فلم يظهر الجزم، لكن جواب الشرط جاء جملة مقترنةً بالفاء، فاستدلّلنا بذلك على أنها (ما) الشرطية التي أُشربت معنى الزمان، لِما بينها وبين (ما) المصدرية الزمانية من شبهٍ في اللفظ، ومعروف أن العرب قد تعطي الشيء حكم ما أشبهه في لفظه.

وإذا أخذنا بتفسير المحقّق في البيت الأول، فهو مقبول على نية التقديم والتأخير، فيكون التقدير: (فَكُلُّ كَسْرٍ يَكُونُ مَرْؤُوبًا مَا بَقِيَتْ كَفُّكَ الصَّنَاعُ لَنَا)،

لكننا لا نستطيع حمل البيت الثاني عليه لأنه مصدّر بالواو، فلا بد حينئذٍ أن نعدّ الفاء زائدة في الشطر الثاني، وهذا ليس من مواضع زيادتها.

٣- اقتران خبر (لعلّ) بـ(أنْ) المصدرية:

الأصل في الأحرف المشبهة بالفعل ألا يقع خبرها مصدرًا مؤوّلًا إلّا (لعلّ)، فيجوز فيها ذلك تشبيهًا لها بـ(عسى)[٣٩]؛ لأنهما تشتركان في معنى الرجاء، وعليه جاء قول الشريف مادحًا[٤٠]:

لَعَلّي أنْ أَهُزَّكَ في مَرَامٍ
فَأَبْلُوَ مِنكَ مُنْدَلِقَ الغُرُوبِ

وقوله متشوّقًا لأهل البيت عليهم السلام[٤١]:

لعلّي أنْ أبُلَّ بكم غليلًا
تَغَلْغَلَ بينَ قلبي والحجابِ

وعلى ما يبدو أن هذا الاستعمال يُفصح عن تعلّق أكبر بالمرجوّ؛ لأن فيه مُضاعفَةً لمعنى الرجاء من خلال حضور (لعلّ) لفظًا، واستحضار (عسى) حُكمًا، فكأنه ترجّى مرّتين.

٤- حذف المضاف والمضاف إليه:

أجاز النحاة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه إذا كان جزءًا أو كالجزء منه[٤٢]، وأجازوا حذف المضاف إليه أو حذفهما بقرينةٍ دالّة يؤمَن بها اللبس[٤٣]، مع العلم أنّ حذف المضاف إليه «أقَل من حذفِ المضاف، وأبعدُ قياسًا. وذلك لأن الغرض من المضاف إليه التعريفُ والتخصيصُ، وإذا كان الغرضُ منه ذلك وحُذف، كان نَقضًا للغرض، وتراجُعًا عن المقصود»[٤٤] إلاّ إذا دلّ عليه المعنى دلالة واضحة.

فمن حذف المضاف قول الشريف مادحًا[٤٥]:

قَدْ عَزَّ مَنْ ضَنَّتْ يَداهُ بِوَجْهِهِ
إنَّ الذّليلَ مِنَ الرِّجَالِ الطّالِبُ

فقد أراد: (بماءِ وجهِه) على حدّ تعبير المحقّق، لكنه حذف المضاف لكثرة الاستعمال، ممّا يدفع المتلقّي إلى ملء الفراغات التي يتركها له الشاعر، فيغدو مشاركًا للشاعر في نتاجه الشعري، وليس مجرد مستهلك فحسب.

ومنه قوله شاكيًا[٤٦]:

خَلِيلَيَّ أطْلِقا رَسَنِي فإنِّي
أَشَدُّكُما عَلى عَزْمٍ مَضاءَ

فقد أراد: (أطلِقا رسنَ حِصاني)، فحذف المضاف إلى ياء المتكلم؛ وكل ذلك للاختصار اعتمادًا على دلالة السياق.

ومن حذف المضاف إليه قوله من القصيدة ذاتها[٤٧]:

فإنْ تَرَيا إذا ما سِرْتُ شَخْصي
أَمامَكُما فَلِي قَلْبٌ وَرَاءَ

وقوله راثيًا[٤٨]:

وكأنّنا في العَيْشِ نطلبُ غايةً
وَجميعُنا يَدَعُ السِّنِينَ وَرَاءَ

فقد أراد في البيت الأول: (وراء القوم) على حدّ تعبير المحقّق، وأراد في البيت الثاني: (وراءَه)، فحذف المضاف إليه لفظًا مع بقائه مَنْويًّا في المعنى؛ وذلك للعلم به من جهة، ولإقامة حرف الروي الهمزة من جهة أخرى.

٥- إبدال النكرة من المعرفة:

الأكثر في البدل أن يطابق المبدّل منه في التعريف والتنكير، لكنه حكم ليس بلازم[٤٩] كما في قوله تعالى: (كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) [العلق:١٥-١٦]، حيث جاءت النكرة غير المحضة (نَاصِيَةٍ) بدلًا من المعرفة (النَّاصِيَةِ)، ومنه قول الشريف مادحًا[٥٠]:

واحْبِسا الرَّكْبَ عَلى حا
جَةِ ذي القلبِ الطَّرُوبِ
مُسْتَهَامٍ دَلَّهُ الشَّو
قُ عَلى دارِ الحَبِيبِ

فالنكرة غير المحضة (مُسْتَهَامٍ) بدل من المعرفة (ذي القلب الطروب)، وهذا الانزياح عن الأصل مقصود من الشاعر، وليس ضرورة؛ لأنه يمكنه رفعها على قطع الصفة كما في رواية أخرى[٥١]، فتكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هو). لكنه آثر البدل ليُظهر جماليته في العَوْدِ على البَدْءِ من خلال حمل المتلقّي على الموازنة بين المبدّل منه والبدل من حيث مستوى الشحنة العاطفية التي يحملها كل منهما؛ إذ

قدّم الشاعر شحنة عاطفية كبيرة في المبدّل منه بمفهوم الطرب، ثم جعل المتلقّي يحذفها ويقيم مقامها الشحنة العاطفية الأكبر في البدل بمفهوم الهيام؛ لأن البدل على حذف المبدل منه، ويكون أوضح وأخصّ منه، وهو المقصود بالحكم لا المبدل منه.

٦- مجيء الاستثناء المفرغ مسبوقًا بالنفي المعنوي:

أجاز النحاة أن يقع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب الذي يحمل معنى النفي، كقوله تعالى: (وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ) [التوبة:٣٢] حيث جعلوا المصدر المؤول مفعولًا به للفعل (يَأْبَى) لأنه بمعنى (لا يريد[٥٢]، ومن هذا ما تجده في قول الشريف مادحًا[٥٣]:

خَطَبْتَ شِعْرِي إلى قَلْبٍ يَضَنُّ بِهِ
إلّا عليكَ فباشِرْ غَيْرَ مَخْطُوبِ

وقوله في الفراق[٥٤]:

ولمّا أَبى الأظعانُ إلّا فِراقَنا
ولِلبينِ وعدٌ ليسَ فيه كِذَابُ
رجَعْتُ ودمعي جازِعٌ من تجلُّدي
يَرُومُ نُزولًا لِلجَوى فيَهابُ

وقوله مادحًا[٥٥]:

وَنَفَضْتُ إلّا مِنْ هَوَاكَ خَوَاطِرِي
نَفْضَ المُشَمِّرِ بِالعَرَاءِ وِعَاءَ

فالاستثناء في الشواهد الثلاثة مفرّغ، والجار والمجرور (عليك) في الشاهد الأول متعلقان بالفعل (يَضَنُّ) لأنه بمعنى (لا يجود)، و(فِراقَنا) في الشاهد الثاني مفعول به للفعل (أَبى) لأنه بمعنى (لم يُرِد)، وشبه الجملة (من هواك) مع المفعول به (خَوَاطِرِي) في الشاهد الثالث معمولان للفعل (نَفَضْتُ) لأنه بمعنى (لم أستوحِ).

وتنبع جمالية هذا الاستعمال من العدول عن الفعل الألطف وقعًا في النفس إلى الفعل الأشدّ وقعًا وتأثيرًا فيها، ومثل ذلك يحصل عندما تقول للطالب الذي أجاب فأخطأ: (جوابك خطأ)، فيكون أشدّ وقعًا في نفسه من قولك له: (جوابك غير صحيح) مع أن الناتج الدلالي منهما واحد، وهذا تمامًا ما تجده في الموازنة بين الأفعال المثبتة (يَضَنُّ، وأَبى، وَنَفَضْتُ) بدلالتها على "البخل والرفض القاطع والنفض القوي"، وبين الأفعال المنفية (لا يجود، ولم يُرِد، ولم أستوحِ) بدلالتها الألطف.

٧- استعمال لغة (أكلوني البراغيث):

تقوم هذه اللغة على إلحاق علامة تثنية أو جمع بالفعل، ثم إسناده إلى فاعل ظاهر، وقد خرّجها النحاة على ثلاثة أوجه: أولها أن تكون الواو من (أكلوني) علامة جمع، و(البراغيث) هي الفاعل، وثانيها أن تكون الواو هي الفاعل و(البراغيث) بدلًا منها، وثالثها أن تكون (البراغيث) مبتدأً مؤخرًا، وخبره جملة (أكلوني) المؤلفة من الفعل والفاعل[٥٦].

وقد جاءت جملة من أبيات الشريف على هذه اللغة، فاختصّت بنون النسوة دون غيرها من الضمائر، وهذه الأبيات هي قوله في رثاء الحسين (عليه السلام)[٥٧]:

أَوْرَدْنَهُ أطْرافَ كُلِّ فضيلةٍ
شِيَمٌ تُسَانِدُهَا عُلًا وَمَنَاقِبُ

وقوله متحسِّرًا[٥٨]:

نَهَضْتُ وقد قعدْنَ بِيَ اللّيالي
فلا خَيْلٌ أَعَنَّ ولا رِكابُ

وقوله راثيًا[٥٩]:

خَطَوْنَ إلينا الخيلُ والبِيضُ والقَنا
فما مَنَعَتْ عنّا القَنا والقَواضِبُ

وقوله راثيًا[٦٠]:

سقى اللهُ حَصْباءَ الثّرى كلَّ ليلةٍ
سحائبَ ينزِعْنَ الرّياحَ الحواصِبا
جنادِلَ من قبرٍ جعلْنَ صُدورَها
جِباهُ الحَيَا دونَ القبورِ مَحارِبا

فكأنه يُعامل نون النسوة معاملة تاء التأنيث الساكنة، فيجعلها مثلها لا محلّ لها، فيأتي بالفاعل بعدها، ومهما يكن التفسير النحوي لهذه الظاهرة فإنها تمنح الكلام قدرًا من التشويق؛ لأنها تدفع المتلقّي، بعد أن يأتيه الضمير غير عائدٍ على سابق، إلى البحث عن مرجع الضمير، فيقع الاسم الظاهر في نفسه موقعًا حسنًا بعد أن كان يبحث عنه، فيجده كأنه وجد ضالّته.

٨- نصب الاسم المعطوف على خبر (ما) المجرور بالباء

الزائدة:

يرى المحدَثون أنه إذا لم يُنصَب الخبر صراحةً بعد (ما) فالأحسن إهمالها؛ لأنها عامل ضعيف، ومن ذلك جرّ خبرها بالباء الزائدة[٦١]، كما في قول الفرزدق[٦٢]:

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتارِكِ حَقِّهِ
ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

حيث جاء المعطوف (مُنْسِئٌ) مرفوعًا ودلّ على أنها مهملة، على خِلاف ما تجده في قول الشريف مادحًا[٦٣]:

وما أنتَ بالمَبْخُوسِ حَظًّا مِنَ العُلا
وَلا قانِعًا مِـنْ عَـيـشِـهِ بـكُـفَـاءِ

حيث جاء بالاسم المعطوف (قانعًا) منصوبًا حملًا على محل الخبر (المبخوس) دليلًا على إعمال (ما) عمل (ليس)؛ لذا يُمكننا القول: إذا دخلت الباء خبرَ (ما) فيُمكن جعلها عاملة أو مهملة إلاّ إذا دلَّ دليل على أحد الوجهين، وإذا انعدم الدليل فالإهمال أرجح، وعليه فإن (لا) من قول سواد بن قارب[٦٤]:

فَكُنْ لِي شَفِيْعًا يَوْمَ لاَ ذُوْ شَفَاعَةٍ
بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ

تحتمل أن تكون عاملةً كما صرّح بعضهم[٦٥]، وتحتمل أن تكون مهملة، والإهمال أرجح لانعدام الدليل على الإعمال، بغضّ النظر عن كون الشاعر حجازيًّا أو تميميًّا، لأن «أهل نجد كثيرًا ما يجرون الخبر بعد (ما) بالباء، وإذا أسقطوا الباء رفعوا، وهذا دليلٌ واضحٌ على أنّ وجود الباء جارةً للخبر بعد (ما) لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحلّ، بل جائز أن يقال: هو منصوب المحلّ، وأن يقال: هو مرفوع المحل، وإن كان المتكلم به حجازيًّا، فإن الحجازي قد يتكلم بلغة غيره، وغيرُه قد يتكلم بلغته»[٦٦].

٩- تصدير الجملة الحالية بالواو والمضارع المثبت:

الأصل في الجملة الحالية الفعلية المقرونة بالواو ألّا يكون فعلُها مضارعًا مُثبتًا[٦٧]، على خِلاف ما نجده في قول الشريف متعجبًا من تقنعه عن طموحاته[٦٨]:

فَما لِيَ أُغْضِي عَنْ مَطالِبَ جَمّةٍ
وأعـلـمُ أنّـي عُـرْضَـةٌ لِـفَـنـاءِ

حيث جاءت الواو من جملة (وأعلمُ أنّي عُرْضَةٌ لِفَناءِ) رابطة للحال ومتلوّةً بالمضارع المثبَت، والتقدير كما ذهب المحقّق على حذف المبتدأ: (وأنا أعلمُ)، وعلى ما يبدو أنّ ما دفع النحاة إلى تقدير المبتدأ في مثل هذا الموضع هو التخلّص من اللبس بين العطف والحال، ولكن الشاعر آثر أن يفعل ما فعل ليجعل الفعلين (أُغْضِي، وأعـلـمُ) على قدم المساواة في الزمن.

١٠- حذف الصفة:

أجاز النحاة حذف الموصوف كثيرًا وحذف الصفة نادرًا، فحق الصفة أن تصحب الموصوف إلاّ إذا ظهر أمره ظهورًا يُستغنى معه عن ذكره، فيجوز تركه وإقامة الصفة مقامه[٦٩]، وعلى نُدرة حذف الصفة فإنه جائز أيضًا إذا عُلِمَت بقرينة لفظية أو مقامية كما في قوله تعالى: (وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا) [الكهف:٧٩]؛ أي (ملك ظالمٌ) و(سفينةٍ صالحةٍ)، وقد تحذف الصفة ويدلّ عليها المتكلم بالتنغيم لإيضاحها كقولنا: "هو رجل"، فنقوّي اللفظ ونطيل الصوت ونفخمه للدلالة على أنه رجل عظيم[٧٠].

ومن حذف الصفة لدلالة السياق قول الشريف مادحًا[٧١]:

جَزاءُ أَمِيرِ المُؤْمِنينَ ثَنَائِي
عَلى نِعَمٍ ما تَنْقَضي وعَطاءِ

حيث عطف النكرة غير الموصوفة (عَطاءٍ) على النكرة (نِعَمٍ) الموصوفة بجملة (ما تَنْقَضي)، والأصل في المتعاطفين أن يكونا على درجة واحدة من التنكير أو التعريف، فنستدلّ بذلك على صفة محذوفة بعد المعطوف، يمكن تقديرها بقولنا: (وعطاءٍ لا حدودَ له)، فيكون المتعاطفان نكرة مختصةً بالوصف، وقدّرنا الصفة جملةً لا مفردةً؛ لأن المعطوف عليه موصوف بالجملة.

وقد يُستدلّ على حذف الصفة بعطف الشيء على مثيله، فتفهم من ذلك أنهما متمايزان من بعضهما، ولو لم يكونا كذلك لم يكن ثمة مبرر للجمع

بينهما، وهذا ما تراه في قول الشريف من الرثاء[٧٢]:

ما كُنْتُ أَحْسَبُ يَوْمًا

-وَالدّهْرُ ضَرْبٌ وَضَرْبُ-

أَنّي أَبِيتُ وبَيْني

وبَيْنَ لُقْياكَ سَهْبُ

فقد أراد: (والدهر ضربٌ عسيرٌ وضربٌ يسير)، فاستغنى عن الوصف بالعطف.

وقد حذف الشريف الصفة أيضًا في قوله يصف البرق[٧٣]:

طَرِبْتُ إليهِ حتّى قالَ صَحْبي

لِأَمْرٍ هَاجَ مِنكَ البَرْقُ داءَ

فقد ذكر المحقّق في تعليقه عليه أنّ «التنوين في قوله: (لأمرٍ) للتعظيم؛ وكأنه قال: (لأمرٍ عظيمٍ)»، وهنا يُستدلّ على الصفة المحذوفة بالسياق وبالأداء الصوتي وبكثرة الاستعمال، فقد شاع الوصف في مثل هذا الموضع عند العرب بالنكرة التامة (ما) الدالّة على العظيم كما في قولهم: (لأمرٍ ما جَدَعَ قَصيرٌ أنفَهُ)؛ أي لأمرٍ عظيمٍ[٧٤].

١١- زيادة أحرف الجر:

ذكر النحاة المواضع المطّردة لزيادة حروف الجر، وذكروا مواضع أخر سماعية أو نادرة، والأصل في هذا القسم منها أن يكون موقوفًا على السماع، ولكن الشريف قد يستعمله لتحقيق غايات دلالية لا تتّأتى بدونه، وهذا ما سنجده في زيادة حرفي الجر الباء و(على).

أ- زيادة الباء:

ذكرَ النحاة أن الباء قد تُزاد في المفعول به زيادةً سماعية، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: (وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) [البقرة:١٩٥]؛ حيث زيدت الباء في (بِأَيْدِيكُمْ) وهي مفعول به لـ(تُلْقُواْ)، وقيل ضُمِّن (تُلْقُواْ) معنى (تُفْضُوا)[٧٥]، ومثله ما تجده في قول الشريف موبِّخًا[٧٦]:

فأَقْبَلْتَ بِمِحْفارِكَ كَيْ تَصْدَعَ بِالهَضْبِ

فالباء زائدة، و(الهضب) مفعول به لـ(تصدع) الذي من حقه أن يتعدّى إلى مفعوله بنفسه؛ تقول: «صَدَعَ الشيءَ يَصْدَعُه»[٧٧]، أو هو على تضمينه معنى (يحفر) كما ذهب المحقق بدلالة (مِحفار).

أمّا قوله في رثاء سيد الشهداء الحسين(عليه السلام)[٧٨]:

مُرْهَقًا يَدْعُو ولا غَوْثَ لَهُ

بِأَبٍ بَـرٍّ وَجَـدٍّ مُـصْـطَـفَـى

فهو أيضًا على زيادة الباء في (أبٍ) الواقع مفعولًا لـ(يدعو)، أو على تضمينه معنى (يستجير) الذي من حقّه أن يتعدّى بالباء، لكن الوجه الأول أرجح؛ لأنه كرّر الفعل ذاته بعده ببيت في قوله[٧٩]:

أيُّ جَدٍّ وأبٍ يَدْعُوهُما

جَدُّ يا جدُّ أَغِثْني يا أَبا

فدلّ بذلك أنه أراد معناه الأصلي، ولم يحمله على التضمين، ليجعل الباء زائدة لتوكيد النداء، وإظهار شدة حاجة المنادي في عظيم محنته إلى المنادى.

ب- زيادة (على):

أجاز النحاة زيادة (على) للتعويض عن أخرى محذوفةٍ أو لغير التعويض[٨٠]، وعلى الوجه الثاني يُحمل قول الشريف في وصف الحاقد[٨١]:

يُغَطّي على أَضْغانِهِ بِنِفاقِهِ

كَذِي العَقْرِ غطّى ظَهْرَهُ بِكِفاءِ

فقد أراد: (يُغطّي أضغانَه)، ثم زاد حرف الجر للمبالغة، ويمكن حمله على تضمين (غطّى) معنى (تستّر أو أغلق)، لكن الوجه الأول أرجح بدلالة الشطر الثاني الذي تعدّى فيه الفعل (غطّى) إلى مفعوله (ظَهْرَهُ) بلا جارٍّ.

ثانيًا- جماليات الظواهر الصرفية:

تنقسم الظواهر الصرفية في شعر الشريف إلى قسمين: الأول يخرج في عدوله عن القاعدة مطلقًا، والثاني يخرج عن أصل الوضع ويتميّز عنه دون أن يخرج عن القاعدة، فيبقى في إطار الجائز.

أ- الظواهر الصرفية التي خرجت عن القاعدة:

ندرس في هذا المبحث العدول الصرفي الذي كسر القاعدة المتّفق عليها، ونبحث عن تخريج منطقي له، ونحاول تبيان جماليته، وهذا النوع من العدول يتضمّن: الجمع على غير قياس، وقلب كسرة عين الفعل فتحةً وقلب لامه ألِفًا، وتخفيف الهمز على غير قياس.

١- الجمع على غير قياس:

ينقسم جمع التكسير إلى سماعي وقياسي، فالأول يؤخذ به كما سُمِع عن العرب، والثاني يُقاس على ما اطّرد من الجموع، وإذا تعارض المسموع مع المطّرد فإن الحكم بالمسموع أولى، ومثال ذلك ما نجده في قول الشريف مادحًا[٨٢]:

وَما كُلُّ فُعّالِ النّدَى بِمَشابِهٍ
ولا كُلُّ طُلّابِ العُلى بِسَواءِ

فقد قال المحقّق في تعليقه عليه: «مَشابِه: جمعُ (شبه) على غير قياس، والشبه بفتحتين أو بكسر فسكون: النظير والمثل»، ولا بد أن الشاعر لجأ إلى هذا اللفظ ليقيم الوزن، فجمعَ (الشِّبْه) أو (الشَّبَه) على (مَشابِه) كما قالوا: «في فلان لَمْحَةٌ من أبيه، ثم قالوا: فيه مَلامِحُ من أبيه أي مَشابِهُ، فجمعوه على غير لفظه، وهو من النوادر»[٨٣]، وهو أرجح من الرواية الأخرى التي ذكرها المحقق للبيت بلفظ: (شبائه) على أنه جمع (شبيه)، ثم قال في تعليقه على هذه الرواية: «ولم أجد في معاجم اللغة جمع (شبيه) على (شبائه)، وإن كان القياس لا يأباه»، فهذه الرواية مرجوحة لأن اللفظ المسموع عن العرب خيرٌ من اللفظ المقيس غير المستعمل، والشاعر ذو الطبع الأصيل يقدّم المسموع على غير المسموع؛ فإذا سُمع في جمع التكسير غيرُ قياسه امتنع النطق بقياسه[٨٤].

٢- قلب كسرة عين الفعل فتحةً وقلب لامه ألِفًا:

الأصل أن تُبْدَل الياء والواو ألفًا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، نحو: (سعى، وغزا)، لكن بعض العرب خرجوا عن هذه القاعدة في كلامهم، فبنو طيِّئ يبدّلون كل ياء أو واو متحركة ألفًا إذا تحرّك ما قبلها على الإطلاق، دون تخصيص هذه الحركة بالفتح، كقولهم في (بَقِي، ويموت، وناصية، وأودية): (بَقَى، ويمات، وناصاه، وأوداه)[٨٥].

ففي لهجة طيّئ يتحوّل (فَعِلَ) المعتلّ الناقص إلى «فَعَلَ»، وقد قُرئ قوله تعالى: (وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا) [البقرة:٢٧٨]، بفتح القاف (بَقَى) على لغة الطائيين الذين يبدلون الكسرة فتحة فتنقلب الياء ألفًا[٨٦]، وعلى هذه اللغة جاءت بعض أشعار الشريف كما في قوله مادحًا[٨٧]:

وَمَنْ كانَ ذا نَفْسٍ تُطِيعُ قَنُوعةٍ
رَضى بِقَليلٍ مِنْ كَثيرِ ثَرَاءِ

فقد قال المحقّق في تعليقه عليه «رضى: أصله بكسر الضاد وفتح الياء، فقلب الكسرة فتحةً والياء ألفًا، وهذه لغة طيِّئ؛ يقولون: (بقى، وفنى، ورضى، وغنى) بفتح وسط هذه الأفعال، وبقلب يائهنّ ألفًا»، ونقل عن ابن منظور أنهم يُجرون هذا القلب سواء اتصل بالفعل شيء أم لم يتصل: «وطيِّئٌ تَقُولُ: (بَقَى، وبَقَتْ) مَكَانَ (بَقِيَ، وبَقِيَتْ)، وَكَذَلِكَ أَخواتها مِنَ الْمُعْتَلِّ»[٨٨]، وواضحٌ أنّ الغرض من القلب في مثل هذه المواضع إنّما هو التخفيف اللفظي في النثر والشعر، وقد يُضاف إليه الضرورة كما في بيت الشريف السابق وقوله معزِّيًا[٨٩]:

وسيفٌ نُضى مِنْ جَفْنِهِ غَيْرَ أنّهُ
رَضى حَدَّهُ عنْ غِمْدِهِ الدهرَ صاحِبا

الذي تكرّر فيه الفعل (رَضى) كما وجدناه في البيت الأول، وجاء قبله الفعل (نُضى) على هذه اللغة أيضًا، فقال فيه المحقّق: «نُضى: فعل ماض مبني للمجهول، وكان من حقّ العربية الفصيحة أن يأتي به مكسور الضاد مفتوح الياء كما تقول: (ضُرِبَ)، ولكنه فتح الضاد فانقلبت الياء ألفًا، وهذه لغة من لغات العرب يستعملها الشريف كثيرًا»، ومنها قوله راثيًا[٩٠]:

نادَيْتُهُ فخَفَى عليَّ جَوابُه
بالقَوْلِ إلّا مَا زَقَتْ أصْداؤُهُ

حيث فتح الفاء من (خَفِيَ) فانقلبت الياء ألفًا لتحرّكها بعد فتح.

٣- تخفيف الهمز على غير قياس:

لتخفيف الهمزة أحكام دقيقة ومحدّدة، ولكنّ الشعراء كثيرًا ما يخرجون عنها؛ لأنها قضيّةٌ ذوقيةٌ لفظيةٌ أكثر من كونها قضيةً قواعدية منضبطة، ومن ذلك ما تجده في قول الشريف معاتبًا الدهر[٩١]:

وَقالُوا سِهامُ الدّهرِ خاطٍ وَصَائِبٌ
فكيفَ لَقِينا يا لَقَوْمٍ صِيابَها

حيث خفّف همزة (خاطِئٌ) بحذفها، وكان من حقّها أن تُجعل بين بين؛ لأنها مضمومة بعد حرف

مكسور[٩٢]، فحاول المحقّق ردّه إلى القاعدة بعلّة مركّبة بقوله: «وأصله (خاطِئ) بالهمزة، فقلب الهمزة ياءً لانكسار ما قبلها، ثم عامله معاملة (قاضٍ)، والهمزة إذا انقلبت حرف علة يجوز في حرف العلّة الذي انقلبت إليه أن يُعامل معاملة حرف العلّة الأصلي»، وهو تعليل جيد لولا أننا لا ندري على أي أساس قُلبت الهمزة ياءً، فإذا أردنا أن نلتمس لذلك سببًا فلا سبيل له إلاّ على إجراء الوصل مُجرى الوقف: (خاطِئْ) حيث تُخفّف الهمزة بإبدالها ياءً لأنها ساكنة بعد حرف مكسور.

وعلى ذلك يمكننا حمل قول الشريف مادحًا[٩٣]:

كَيفَ أَرْضَى ظَمًا بقَلبي وَطَرْفي
يَتَجَلّى بَرْقَ الرَّبَابِ المُرِبِّ

حيث خفف همزة (ظَمأً) بحذفها، وكان من حقها أن يجعلها بين بين لأنها مفتوحة بعدَ حرف مفتوح[٩٤]، أمّا إذا حملناها على العلّة المركبة على طريقة المحقّق فنقول: أجرى الوصل مجرى الوقف: (ظَمَأْ)، فقلب الهمزة ألفًا لانفتاح ما قبلها، ثم عامله معاملة (عَصًا) فصار كالاسم المقصور، مثلما صار (خاطٍ) كالمنقوص.

وقد يقع ذلك في الأفعال كقوله مادحًا[٩٥]:

إلَيْهِ تَمُجُّ النّفُوسَ الصّدُورُ
وَفيهِ تُهَنِّي العُيُونَ القُلُوبُ

حيث خفّف همزة (تُهَنِّئُ) بإبدالها حرف علّة مناسبًا لحركة الحرف الذي قبلها، ثم حُذف حرف العلة نطقًا وبقي رسمًا؛ منعًا من التقائه مع لام التعريف الساكنة، وكان من حقّ الهمزة أن تُجعل بين بين؛ لأنها مضمومة بعد حرف مكسور[٩٦]، وقد قال المحقّق في تعليقه عليه: «أصله (تهنّئ) بالهمز في آخره، فسهّل الهمزة بقلبها ياءٍ لانكسار ما قبلها»، وهذا لا يصحّ أيضًا إلاّ على إجراء الوصل مجرى الوقف: (تهنِّئْ)، فتخفّف الهمزة بقلبها ياءً لأنها ساكنة بعد كسر.

وهذا ما حصل أيضًا في قوله مادحًا[٩٧]:

أُهَنِّيكَ بِالعِيدِ الجَدِيدِ تَعِلّةً
وَغَيرُكَ بالأعْيَادِ واللّهْوِ يَعْجَبُ

حيث خفّف همزة (أُهَنِّئُكَ) بإبدالها حرف علّة مناسبًا لحركة الحرف الذي قبلها رغم أنها مضمومة بعد كسر، على إجراء الوصل مجرى الوقف.

وإذا كان الشريف الرضيّ قد خرج عن قاعدة تخفيف الهمزة في حشو الأبيات فإن ذلك في الضرب أيسرُ منه كما في قوله في رثاء الحسين (عليه السلام)[٩٨]:

كَمْ حَصَانِ الذّيلِ تُرْوِي خَدَّهَا
عَـبْرَةٌ عِـندَ قَتيلٍ بالظَّمَا

فقوله: (بالظَّمَا) أصله: (بالظَّمَأ)، وكان من حقّه عند تخفيف همزته أن تُجعلَ بينَ بينَ لأنها مكسورةٌ وقبلها حرف متحرّك[٩٩]، لكنه، على حدّ تعبير المحقّق، سهَّلَ الهمزة بقلبها ألفًا كما صنع في قوله من القصيدة ذاتها[١٠٠]:

قَدْ مَضى الدّهرُ ونَمْضي بعدَكُمْ
لا الجَوَى باخَ وَلا الدّمْعُ رَقَا

حيث خفّف همزة (رَقَأَ) بإبدالها ألفًا، وكان من حقّها أيضًا أن يجعلها بين بين لأنها مفتوحة بعدَ حرف مفتوح[١٠١]؛ وذلك ليحقّق غايتين: دلالية وشكلية، فالدلالية تتأتّى من إطلاق الألف إطلاقًا يتناسب وحجمَ المعاناة التي يصوّرها الشاعر، والشكلية هي وحدة الروي بين الأبيات.

وقد ذكر المحقّق تعليلًا منطقيًّا لظاهرة التخفيف في ضرب البيت بإبدال الهمزة حرف علةٍ مناسبًا لحركة الحرف الذي قبلها، وذلك عندما وقف على قوله مادحًا[١٠٢]:

أَرْعَـيْتَنا الكَلأَ المَمْطُورَ نَنْشُطُهُ
نَشْطَ الخَمائِلِ بعدَ المربعِ المُوبي

فقد قال في تعليقه على كلمة (الموبي): «وأصله "الموبئ" فسهّل الهمزة بقلبها ياءً لأن انكسار ما قبلها مع الوقف عليها يصّيرها ساكنة مكسورًا ما قبلها»، وهذا التعليل ينطبق على (الظمَأ، ورقَأ) عند الوقف عليهما؛ لأن الوقف عليهما يصيّرهما ساكنتين بعد فتح فيكون حكم تخفيفهما بإبدالهما ألفًا، غيرَ أنّ ما يُضعِّف هذا التعليل أنّ السكون فيه عارضٌ للوقف لا متأصل في الحرف، وبذلك نخرج بنتيجة مفادها أنّ أحكام تخفيف الهمز تكون غيرَ ملزمةٍ للشاعر في حشوِ البيت في سبيل سلامة الوزن، ويكون في حلٍّ تامٍّ

منها في عروض البيت وضربه لأنّ دواعيَ الانسجام اللفظي فيهما أقوى من جهة، ولأنهما عارضان للوقف من جهة أخرى.

ب- الظواهر الصرفية التي تنضوي تحت القاعدة:

ندرس في هذا المبحث العدول الصرفي الذي ينضوي تحت القاعدة ويتميز عن أصل الاستعمال، ونبدي رأينا فيه، ونحاول تبيان جماليته، وهذا النوع من الانزياح يتضمّن: قصر الممدود ومدّ المقصور، وإجراء الوصل مُجرى الوقف، وتحويل همزة القطع إلى وصل، والوصل إلى قطع، وإجراء الفتحة مُجرى الضمة والكسرة في الإعلال بالتسكين، ومعاملة الاسم المنقوص المنصوب معاملة المرفوع والمجرور، والقلب المكاني.

١- قصر الممدود ومد المقصور:

لم يُدرج الصرفيون مبحث قصر الممدود ضمن صور تخفيف الهمز، ولكنّه في طبيعته اللفظية يُعدُّ شكلًا من أشكال تخفيف الهمز؛ لأنه يعتمد على حذف الهمزة من الاسم الممدود، وقد ورد هذا النوع من الانزياح الصرفي في بضعة مواضع من شعر الشريف، ومنها قوله راثيًا[١٠٣]:

ومُسَنَّدِينَ عَلى الجُنوبِ كأنّهُم
شَرْبٌ تَخاذَلَ بِالطِّلا أَعْضَاؤُهُ

ومنها قوله مفتخرًا[١٠٤]:

رَضِينا الظُّبا مِنْ عِناقِ الظِّبا
وضَرْبَ الطُّلى مِنْ وِصالِ الطَّلا

وقوله من القصيدة ذاتها[١٠٥]:

وَقُمْنَا نَجُرُّ ذُيُولَ الرّجَا
وَتَرْعَى العُيُونُ بُرُوقَ المُنَى

وقوله من القصيدة ذاتها[١٠٦]:

لَهُمْ كُلَّ يَوْمٍ إلى الغادِريـــ
ـــنَ جَمْعٌ تَقَلْقَلَ عَنْهُ الفَضا

وقوله من القصيدة ذاتها[١٠٧]:

كرْبَلا لا زِلْتِ كَرْبًا وَبَلا
ما لَقِي عِنْدَكِ آلُ المُصْطَفى

حيث حذف همزة (الطِّلاء، والظِّباء، والرّجاء، والفضاء) من البيت الأول والثاني والثالث والرابع على التوالي، كما حذف همزة (كربلاء، وبلاء) من البيت الخامس، مما منح هذه الكلمات انفتاحًا دلاليًّا يتناسب مع إطلاق الألف وحذف الهمزة على سبيل قصر الممدود، فضلًا عمّا أضفاه على البيت من الرشاقة اللفظية، ولذلك أمثلة كثيرة في شعره[١٠٨].

وقد وقع منه عكس ذلك من مدّ المقصور ليحقق قوة لفظية تناسب المعنى كما في قوله مادحًا[١٠٩]:

وما أنتَ بالمَبْخُوسِ حَظًّا مِنَ العُلا
وَلا قانِعًا مِـنْ عَـيـشِـهِ بكُفَاءِ

فقد ذكر المحقق أنه كان من حقِّ (كُفاء) أن تكون مقصورة (كُفًى) لكنه مدّها للضرورة.

أمّا قوله من القصيدة ذاتها[١١٠]:

ومِنْ بِيضٍ كَأَنَّ مُجَرِّدِيها
يُمِرُّونَ الأَكُفَّ على الأَضاءِ

فقد ذكر فيه المحقق أيضًا أنه كان من حقِّ (أَضاء) أن تكون مقصورة (أَضًا) لكنه مدّها للضرورة، وجاء في اللسان: «الأَضَاةُ: الغَدير...، وَالْجَمْعُ أَضَوَاتٌ، وأَضًا، مَقْصُورٌ، مِثْلُ قَناةٍ وقَنًا، وإِضاءٌ، بِالْكَسْرِ وَالْمَدِّ، وإِضُونَ كَمَا يُقَالُ: سَنَةٌ وسِنُونَ؛ فأَضاةٌ وأَضاً كحصاةٍ وحَصىً، وأَضَاةٌ وإِضَاءٌ كرَحَبَةٍ ورِحاب ورَقَبَةٍ ورِقاب»[١١١].

٢- إجراء الوصل مُجرى الوقف:

وضع الصرفيون بما استقرؤوه من كلام العرب قواعد ضابطةً للوقف والابتداء، غير أن العربي قد يُعامل ما وُصل من الكلام معاملته كما لو أنه وُقِف عليه طلبًا للخفّة وغيرها من التصرفات الصوتية، ومثل هذا جائزٌ في متن الشعر بالحمل على ما يرد في قوافيه[١١٢]، ومن ذلك ما فعله الشريف في قوله متظلِّمًا[١١٣]:

فلِمْ أَنا كَالغرِيبِ وَراءَ قَوْمٍ
لَوِ اخْتُبِرُوا لَقَدْ كانُوا وَرَائِي

حيث حذف الفتحة من (لِمَ) لئلّا تتوالى خمسة أحرف متحرّكة، فينكسر الوزن، أضف إلى ذلك أن هذه الوقفة الخاطفة على الميم توحي بشيءٍ من

المفاجأة والاستنكار اللذين يودّ الشاعر التعبير عنهما، مثلما أراد أن يعبّر عن نبرة التيئيس في قوله مادحًا[١١٤]:

لَكَ مِنْ حِياضِ المَجْدِ زُرْقُ جِمَامِها
فـلِـمـــــا تُنازِعُكَ الوُرودَ غَرائِبُ

حيث أثبت الألف من اسم الاستفهام المجرور (ما) إجراءً للوصل مجرى الوقف ليدلّ بمدّ هذه الألف على تيئيس الخصم، وقال المحقق في تعليقه عليه: «وكان من حق الكلام أن يقول: (فلِمَ يُنازِعُكَ الوُرودَ غَرائِبُ) لأن (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها، لكنه أبقى الألف»، فعامل (ما) التي محلّها الجر بحرف الجر معاملة (ما) التي محلّها النصب والرفع، لأنّ (ما) الاستفهامية إذا كانت في محلّ رفع أو نصب جاز في الوقف عليها وجهان: إما بإثبات الألف أو بحذفها مع زيادة هاء السكت، وإذا كانت في محل جر بالإضافة يوقف عليها بوجه وحيد هو حذف الألف وزيادة هاء السكت، وإذا كانت في محل جر بحرف الجر كما في بيت الشريف جاز في الوقف عليها وجهان: إما بحذف الألف وتسكين الميم أو بحذف الألف وزيادة هاء السكت، وهو الأجود[١١٥].

٣- تحويل همزة القطع إلى وصل، والوصل إلى قطع:

يندرج تحويل همزة القطع إلى همزة وصل ضمن مفهوم تخفيف الهمز أيضًا، أمّا تحويل همزة الوصل إلى قطع فيقف منه موقف النقيض، غير أن ما يتفقان فيه أنهما جائزان للضرورة الشعرية، فمن الأول قول الشريف شاكيًا[١١٦]:

خَلِيلَيَّ أَطْلِقا رَسَنِي فإنِّي
أَشَدُّكُما عَلى عَزْمٍ مَضاءَ

فكما قال المحقق: «الهمزة في (أطْلِقا) همزة قطع في الأصل، ولكنه لما اضطرّ لإقامة الوزن وصلها»، فكان ذلك في الوقْع أنسب للمعنى الذي يتطلّب سرعةً في تنفيذ طلب الشاعر، لأن الموضع موضع تخفيف.

ومنه قوله[١١٧]:

وَمِنّا كُلُّ أَغْلَبَ مُستَميتٍ
إنَ ٱنْتَ لَدَدْتَهُ بِالذُّلِّ قاءَ

حيث حوّل همزة (أنتَ) إلى همزة وصل لإقامة الوزن أيضًا، فكأن أنسب للمعنى وأرشقَ في السمع.

ومن الثاني قوله راثيًا[١١٨]:

والإِبْنُ لِلأَبِ إنْ تعرَّضَ حادِثٌ
أَوْلى الأنامِ بأنْ يكونَ وِقاءَ

حيث حوّل همزة (اِبْن) من الوصل إلى قطع، فمنحت البيت قوّة في السمع، وشكّلت حاجِزًا صوتيًّا يُناسب الوِقاء الذي يمثله الابن، لأن الموضع موضع قوّةٍ وتثقيل.

٤- إجراء الفتحة مُجرى الضمة والكسرة في الإعلال بالتسكين:

الأصل في الإعلال بالتسكين أن يجريَ على الياء والواو المضمومتين في آخر المضارع، والمضمومتين أو المكسورتين في آخر الاسم المنقوص غير المنون، أمّا الفتحة فتظهر على ما سبق لِخفّتها[١١٩]، لكنّه يجوز أن تُعامل معاملة أُختيها في الضرورة الشعرية، فتُسكّن على الياء والواو، فمن الأول قول الشريف مادحًا[١٢٠]:

أَرُدُّ بِهِ أَيْدِي الأَعادِي وَأَتَّـقي
نَوافِذَ شَتّى مِنْ أَذًى وَبَلاءِ

فقد ذكرَ المحقق أنه «سكّن الياء من (أيديَ) وحقها الفتح».

ومن الثاني قوله متغزّلًا[١٢١]:

لَئِنْ كُنْتَ أَخْلَيْتَ المكانَ الّذي أَرى
فَهَيْهاتَ أَنْ يَخْلُو مَكانُكَ مِنْ قَلْبي

فقد ذكر المحقق أن الفعل «(يخلو) مضارعٌ كان من حقه أن ينصبه بالفتحة الظاهرة لكنه عامل المنصوب معاملة المرفوع فجعل نصبه بفتحة مقدرة، أو إنه أهمل (أنْ) المصدرية كما يهملون (ما) المصدرية»، والأرجح هو الوجه الأول؛ لأنه لم يرد في ديوان الشاعر فِعلٌ صحيح مسبوق بناصبٍ مهمَل ليكون نظيرًا له، بينما تجد نظائر متعددة للوجه الأول. واجتمع تسكين الواو والياء في قوله معاتبًا صديقًا له[١٢٢]:

إيّاكَ أنْ تَسْخُو بِوَعْـــــدٍ ليسَ عَزْمُكَ أنْ تَفِي بِهْ

فقد ذكر المحقق أنه «كان من حقّه أن

ينصب (تسخو) و(تفي) بالفتحة الظاهرة؛ لخفّة الفتحة على الواو والياء، ولكنه عامل المنصوب معاملة المرفوع، وكثيرًا ما يصنع الشريف ذلك[١٢٣]»، ليس في المضارع فحسب، بل في الماضي أيضًا كقوله مفتخرًا[١٢٤]:

وإنْ نُودِي بِهِ وَالحِلْمُ يَهْفُو
صَغَى كَرَمًا إلى الدّاعي وفَاءَ

وقوله من في رثاء أهل البيت عليهم السلام[١٢٥]:

كَرْبَلا لا زِلْتِ كَرْبًا وَبَلا
ما لَقِي عِنْدَكِ آلُ المُصْطَفى

حيث سكّن الفعلين (نُودِيَ، ولقِيَ) وحقّهما البناء على الفتح الظاهر، وذلك كله للضرورة الشعرية.

٥- معاملة الاسم المنقوص المنصوب معاملة المرفوع والمجرور:

إذا كان الاسم المنقوص منصوبًا فمن حقّه أن تظهر الفتحة على آخره سواءٌ كان منوّنًا أم غير منوّن، أمّا إذا كان مرفوعًا أو مجرورًا فتثبت ياؤه ساكنة إن لم يكون منوّنًا، وتُحذف مع تقدير الضمة أو الكسرة عليها إذا كان منوّنًا، لكنّ الشريف عامل المنصوب معاملة المرفوع والمجرور في موضعين للضرورة: الأول قوله مادحًا[١٢٦]:

وما تَعْنُو الرُّعاةُ لِذي حُسامٍ
إذا مَا لَمْ يكُنْ راعِي رِعَاءِ

حيث سكّن الياء من الاسم المنقوص المنصوب (راعِي) حملًا على المرفوع والمنصوب، وكان حقّه النصب لوقوعه خبرًا للفعل الناقص، وهذا يشبه ما تقدّم من حديثنا عن إجرائه الفتحة مُجرى الضمة والكسرة في الإعلال بالتسكين.

والثاني قوله راثيًا[١٢٧]:

وَلَمْ أَنْسَهُ غَادٍ وَقدْ أحْدَقَتْ بِهِ
أَدانٍ تُرَوّي نَعْشَهُ وَأقَارِبُ

الذي قال فيه المحقق: «كان من حقّ العربية عليه أن يقول: (وَلَمْ أَنْسَهُ غَادِيًا) لكنه عامل الاسم المنقوص في حال النصب كمعاملته في حالي الرفع والجر»، وفي هذ الانزياح يقول «أبو العباس المبرد: وهو من أحسن ضرورات الشعر؛ لأنه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر»[١٢٨]؛ ويظهر حسنه في البيت أكثر، لأنه يتناظر لفظًا مع قوله: (أَدانٍ) الذي جاء على الأصل بالحذف، فضلًا عن حسنه العام في كل موضع؛ لوقوع الياء المحذوفة بين حرف مكسور وتنوين، فيكون حذفها أسهل من إثباتها، كما في قول المجنون[١٢٩]:

ولَوْ أَنَّ واشٍ بِاليَمَامَةِ دَارُهُ
وَدَارِي بأعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

على حذف الياء من (واشٍ) لضَرُورَة الشّعْر

وَكَانَ الْقيَاس أَن يَقُول: (فَلَو أَن واشِيًا) وذلك كله للضرورة؛ لأنه يُجرى على الأصل إذا لم يتأثّر الوزن كما في قول الشريف مادحًا[١٣٠]:

لو أنَّ بَأْسَهُمُ جارى الزمانَ إذًا
لَارْتَدَّ عَنْ شَأْوِهِ مُسْتَرْخِيَ اللَّبَبِ

حيث جرى على الأصل في نصب الحال (مُسْتَرْخِيَ) بالفتحة الظاهرة ولم يسكنها لسلامة الوزن.

٦- القلب المكاني:

يُعَرَّف القلب المكاني بأنه «تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض؛ لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي»[١٣١]، غير أن الغاية من القلب قد تكون عروضيّةً أكثر منها ذوقيّةً، وهذا ما تجده في قول الشريف مفتخرًا[١٣٢]:

وشَيَّعَني قلبٌ إذا ما أمرْتُهُ
أَطَاعَ بِعَزْمٍ لا يَرُوغُ وَرَاءِ

وقوله يصف حاشيةَ الخيرِ للأمير[١٣٣]:

جَرِيءٌ يَوْمَ تَبعَثُهُ لحَرْبٍ
وَقُورٌ حينَ تَبْحَثُهُ لرَاءِ

وقوله مفتخرًا[١٣٤]:

فجَرِّبْني تَجِدْني سَيْفَ عَزْمٍ
يُصَمِّمُ غَرْبُهُ وزِنادَ رَاءِ

فقوله: (رَاءِ) في الأبيات الثلاثة مقلوب عن (رَأْيٍ) كما أشار المحقّق. ولمّا وقف العلماء على هذا اللفظ، انقسموا فريقين: فمنهم من قال إنه مقلوب عن (رأى)[١٣٥]، ومنهم من قال إنّه مقلوب عن (رأي)[١٣٦]، فأمّا الفريق الأول فلا يحتاج كلامه إلى تفسير سوى أنّ في الكلمة قلبًا بين موضعَي الهمزة والألف،

أمّا الفريق الثاني فيمكن تفسير كلامه بأن في الكلمة قلبًا بين مكانَي الهمزة الساكنة والياء المتحركة، فصارت: (رَيِئْ)، ثم قلب الياء ألفًا لتحركها بعد فتح، فصارت (راءْ)، ولمّا صارت الهمزة طرفًا في الكلمة حملت حركة الإعراب، فصارت في أبيات الشريف (راءٍ) على وزن (فَلْعٍ). ولا شكّ أنّ الرويَّ هو ما حمله على القلب، لأنه قلب في ضرب كل بيت لا في حشوه.

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

في ختام مطافنا بأشعار الشريف الرضي وتأمّلنا لها من منظار بنيتها النحوية والصرفية نجد أن شاعرنا قد أحاط بذينك العلمين وسعى في سبيل تحصيلهما منذ نعومة أظفاره، فكان استعماله للعدول فيهما استعمالًا واعيًا مشفوعًا بالموهبة الشعرية، ممّا جعل عدوله حِلية للقصيدة تؤتي أُكُلها الجمالي دون تكلّف أو تصنّع، وتكشف النقاب عن استعمالات جديدة للغة تثبت حيويتّها وتطوّرها مرونتها وشجاعتها، وهكذا نرى أن دراية الشاعر اللغوية تُسهم في استثمار وسائل النحو والصرف استثمارًا جماليًّا ربما لا يتهيّأ بالقدر ذاته للشاعر الذي يمتلك الجانب الأول فقط من جانبي الإبداع، وهو الموهبة. وننتهي بعدُ إلى النتائج والتوصيات الآتية:

١- إذا تعارض الوزن والإيقاع مع أصل الوضع النحوي والصرفي، فالوزن والإيقاع مقدَّمٌ على القاعدة عند الشريف الرضي، لذلك جاء في شعره عدول فيه شجاعة كمجيء المبتدأ ضميرًا متصلًا، وحذف الحرف المصدري (أنْ) مع إبقاء عمله.

٢- إذا وقع تنازع بين الفعلين الناقص والتام على الاسم المرفوع بعدهما لا يكون الضمير المقدَّر اسمًا لـ(كانَ) عائدًا على الاسم المرفوع، بل ضمير شأن تفسّره جملة خبر (كانَ) المؤلّفة من الفعل التام وفاعله.

٣- إن كثرة اجتماع اللام الموطئة للقسم مع (إنْ) الشرطية جعلتهما كالكلمة الواحدة مغلِّبةً الشرط على القسم، وعليه فقد تُلغى اللام من (لَئِنْ) لأنها انسبكت مع أم الباب في الشرط، ويصبح الجواب للشرط.

٤- تتوقّف الرتبة النحوية على ما سُمع عن العرب، ولا يجوز اتباعه إلاّ لاعتبارات فنية تفرضها جمالية التركيب الشعري.

٥- إذا كان المميَّز مشتقًّا معرّفًا بـ(أل) جاز قياسًا أن يأتي التمييز معرّفًا بها.

٦- يجوز مجيء (ما) الشرطية للظرفية الزمانية حملًا لها على شبيهتها في اللفظ، وهي (ما) المصدرية الزمانية.

٧- إذا زيدت الباء في الخبر بعد (ما) جاز إعمالها وإهمالها إلا بدليل مانع، وإذا انعدم الدليل فالإهمال أرجح.

٨- إذا دخلت الواو الحالية على المضارع المثبت يجب تقدير مبتدأ بينهما تخلّصًا من اللبس بين العطف والحال.

٩- إذا تعارض المسموع مع القياسي المطّرد في جمع التكسير فإن الحكم بالمسموع أولى.

١٠- وجدنا أنّ الشاعر في معرض أحكام تخفيف الهمز أمام أمرين: أن يكون استعماله لها لسلامة الوزن إن كانت في حشوِ البيت، أو يكون في حلٍّ تامٍّ منها إن كانت في عروض البيت وضربه؛ لأنّ دواعيَ الانسجام اللفظي فيهما أقوى من جهة، ولأنهما عارضان للوقف من جهة أخرى.

١١- يوصي البحث باستكمال تحقيق ديوان الشريف الرضي وشرحه على منهج محمد محيي الدين عبد الحميد، أو العمل على نشره إن كان موجودًا ولم يُنشر؛ لِما له من أهمية في التأسيس للبحث النحوي والصرفي في شعر الشريف.

١٢- يوصي البحث بدراسةٍ أوسع للظواهر النحوية والصرفية في ديوان الشريف الرضي ضمن رسائل ماجستير ودكتوراه تشمل شعره كلّه لما فيه من توظيف جمالي لما خرج عن أصل الوضع.

الهوامش:

١- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: تح: مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م: ١٥٥/٣.

٢- ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧١م: ٤١٦/٤.

٣- أبو عليوي، حسن محمود: الشريف الرضي دراسة في عصره وأدبه: مؤسسة الوفاء، بيروت، ط١، ١٩٨٦م: ص٢٠٠-٢١٣.

٤- الحلي، حازم سليمان: الشريف الرضي وجهوده النحوية: كلية الفقه بجامعة الكوفة، ط٢، ١٩٩٠م: ص٧.

٥- ناصف، مصطفى: النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز: مجلة فصول، العدد٣، ١٩٨١م: ص٣٦.

٦- الشريف الرضي، أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى: ديوانه: تحقيق وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٩٤٩م: ٤٧/١. النضير: اليانع. تقصفت: تكسرت. تصلبت: جفّت. الشجراء: جماعة الشجر.

٧- حسن، عباس: النحو الوافي: دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٧٤م: ٢٨٨/٢.

٨- جطل، مصطفى: النحو والصرف: منشورات جامعة حلب، ط١، ١٩٨٥م: ١١٧/١.

٩- المصدر: ص٤٥. الصفيح: جمع صفيحة: حجارة عريضة توضع فوق القبر.

١٠- الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: المكتبة التجارية الكبرى، ط٤، ١٩٦١م: ٧١/١-٨٠.

١١- النحو الوافي: ٤٠٠/٤-٤٠١.

١٢- المصدر: ص٤٢٥. ينثو: يذيع وينشر.

١٣- المصدر: ص٤٣٣. التملّي: الاستمتاع. الأمم: القصد.

١٤- المصدر: ص٤٣٥.

١٥- المصدر: ص٤٤٠.

١٦- المصدر: ص١٨٠.

١٧- المصدر: ص٢٤٤-٢٤٥. فهر: أبو قبيلة من قريش، وهو فهر بن مالك بن النضر بن كنانة. غاض: غاب. فاض: طلع.

١٨- المصدر: ص٣٤٢. اللدم: اللطم. الترائب: جمع تريبه، وهي عظام الصدر.

١٩- المصدر: ص٤٠٨.

٢٠- المصدر: ص٤٧٨. السطاء: مصدر (ساطى): قهر وغلب، وأصله ممدود فقصره.

٢١- المصدر: ص٤٣١-٤٣٢. اللمة: الشعر الذي بلغ شحمة الأذن: فينانة: طويلة حسناء. لما يعقب: لم يترك لي خلفًا أستعيض به. باذخ: سامٍ. العيص: الأصل. مدركة: ابن إياس بن مضر.

٢٢- الأنصاري، ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م: ٣١٢/١.

٢٣- معاني القرآن: تح: أحمد النجاتي ومحمد النجار وعبد الفتاح الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت: ٦٧/١.

٢٤- شبايك، عيد محمد: القلب عند البلاغيين والنحاة العرب: دار حِراء، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م: ص٢٤-٣٤.

٢٥- المصدر: ص١٠٥.

٢٦- ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، تح: عبد الله الكبير ومحمد حسب الله وهاشم الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، ط١، د.ت.: مادة (و س د).

٢٧- المصدر: ص٨٣. مأمول: مرتجى لمنح الغائب. أعديتني: نصرتني.

٢٨- المصدر: ص١١٣. أبلج: مشرق الوجه، ويُطلق على الكريم. وطّاء على خدّ ليله: يسير سيرًا حثيثًا في الليل بلا خوف. القراب: الغمد.

٢٩- المصدر: ص٨٧.

٣٠- البيت لراشد بن شهاب اليشكري. ينظر: الضبي، المفضل بن محمد: المفضليات: تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون: دار المعارف، القاهرة، ط٦، ١٩٧٩م: المفضلية رقم: ٨٧، ص٣١٠.

٣١- الحازمي، أحمد: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ٢٠١٠م: ص٥٥٢.

٣٢- المصدر: ص١٨٣. الأجارب: حي من بني سعد. الشُّعر: مفردها أشعر، وهو الغزير الشعر، وأراد بالشُّعر الرقاب فزارةَ.

٣٣- الكتاب: تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م: ٢٠١/١.

٣٤- البيت للحارث بن ظالم. ينظر: البغدادي، عبد القادر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٤م: ٤٩٢/٧.

٣٥- شرح الكافية الشافية: تح: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م: ١٦٢٥/٣.

٣٦- ديوانه: شر: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م: ص٤٦٧. الذحل: الثأر.

٣٧- المصدر: ص٣٠٩. الصَّناع: الماهر في العمل. مرؤوب: اسم مفعول من الفعل (رأَبَ) بمعنى أصلح.

٣٨- المصدر: ص٣٢٤. مشمخر: عال شامخ. واجب: اسم فاعل من الفعل وجَبَ يجِبُ، بمعنى سقط.

٣٩- ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل: قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م: ٥٧١/٤-٥٧٢.

٤٠- المصدر: ص٢١٩. تقول: هززت فلانًا؛ تريد أنك طلبت معروفه، وفلان يهتزّ للندى والكرم. يبلو: يختبر ويجرب. مندلق: مندفع. غُروب: جمع غَرْب، وهو الدلو العظيمة.

٤١- المصدر: ص٢٥٧. الغليل: حرارة الجوف. الحجاب: لحمة رقيقة بين الجنبين.

٤٢- الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية: المكتبة العصرية، بيروت، ط٢٨، ١٩٩٣م: ٨٢/٣.

٤٣- الزمخشري، محمود بن عمر: المفصل في صنعة الإعراب: تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م: ص١٣٨. وشرح المفصل: ٢٠٤/٢.

٤٤- شرح المفصل: ٢٠٠/٢.

٤٥- المصدر: ص١٥٦.

٤٦- المصدر: ص٢٣.

٤٧- المصدر: ص٢٣.

٤٨- المصدر: ص٢٩.

٤٩- المغني: ٥٩٤/١.

٥٠- المصدر: ص٩٥.

٥١- الشريف الرضي: أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى: ديوانه: منشورات مطبعة وزارة الإرشاد الإسلامي، إيران، ط١، ١٤٠٦هـ: ٥٧/١: وفيه (مستهامٌ) بالرفع. وكذلك في طبعة دار صادر، بيروت، ١٩٦١م: ٥٧/١. أما الديوان بصنعة أبي حكيم الخبري، تح: عبد الفتاح محمد الحلو، مطبوعات وزارة الإعلام العراقية، سلسلة التراث (٦٠)، ط١، ١٩٧٧م: ص٢١١: ففيه (ذا) بالنصب، و(مستهامٌ) بالرفع.

٥٢- المغني: ٨٨٦/١.

٥٣- المصدر: ص١٠٩.

٥٤- المصدر: ص١١١.

٥٥- المصدر: ص٣٦.

٥٦- المغني: ٤٩٥/١. ومثّل لهذه اللغة بقوله: (قاما أخواك).

٥٧- المصدر: ص١٥٩.

٥٨- المصدر: ص٢٨٠. أَعَنَّ: مؤلف من الفعل أعانَ ونون النسوة.

٥٩- المصدر: ص٣٢٦.

٦٠- المصدر: ص٣٧٢. الحصباء: صِغار الحصى. ينزعن: يجذبن. الحواصب: جمع حاصب، وهي الريح الشديدة. جنادل: جمع جندل، وهو الحجر الضخم. الحيا: المطر. المَحارب: جمع مِحراب.

٦١- جطل، مصطفى: النحو والصرف: منشورات جامعة حلب، ط١، ١٩٨٥م: ٤٥/٢.

٦٢- الخزانة: ٣٧٥/١.

٦٣- المصدر: ص٦. الكُفاء: جمع كُفية، وهي القُوت اليسير.

٦٤- يعقوب، إميل بديع: المعجم المفصل في شواهد العربية: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م: ٤٠٦/١.

٦٥- المرادي، حسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني: تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م: ص٥٤.

٦٦- ابن مالك، جمال الدين محمد، شرح تسهيل الفوائد: تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٩٩٠م: ٣٨٤/١.

٦٧- المغني: ٥٢١/١.

٦٨- المصدر: ص٢.

٦٩- الزمخشري، محمود بن عمر: المفصل في صنعة الإعراب: تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م: ص١٥٢.

٧٠- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص: تح: محمد علي النجار: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٥٢م: ٣٧٠/٢-٣٧١.

٧١- المصدر: ص١.

٧٢- المصدر: ص٣٨٠. وضبط (أحسب) بفتح السين وكسرها، وضبط (سهب) بفتح السين وكسرها.
٧٣- المصدر: ص٢٣.
٧٤- جامع الدروس العربية: ٢٢٣/٣.
٧٥- المغني: ١٤٧/١.
٧٦- المصدر: ص٨٩. المحفار: آلةٌ للحفر. تصدع: تشقّ أو تكسر، وأراد هنا تحفر. الهضب: جمع هضبة، وهي جبل خُلق ن صخرة واحدة، والمحفار لا ينال من ذلك أبدًا.
٧٧- لسان العرب: مادة (ص د ع).
٧٨- المصدر: ص٧٤.
٧٩- المصدر: ص٧٤.
٨٠- المغني: ١٩٢/١.
٨١- المصدر: ص٥. أضغان: أحقاد. العقر: الجرح. كفاء: سترة.
٨٢- المصدر: ص١٠.
٨٣- الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: تح: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م: مادة (ل م ح).
٨٤- الصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، ط١، د.ت.: ١٩١/٤. والنحو الوافي: ١٩٢/٣.
٨٥- قشاش، أحمد: الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث: مجلة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ع١١٧، ٢٠٠٢م: ص٤٦٨.
٨٦- عمر، أحمد مختار: معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م: ١٨٨/١.
٨٧- المصدر: ص٨.
٨٨- لسان العرب: مادة (ب ق ي).
٨٩- المصدر: ص٣٧٣. نُضِيَ من جفنه: أُخرج من غمده.
٩٠- المصدر: ص٤٩. زقت: صاحت.
٩١- المصدر: ص١٢٨. خاطٍ: لا يصيب مرماه. صياب: جمع صائب.
٩٢- أنيس، محمود راشد: بحوث في التصريف المشترك: دار الأصيل، حلب، ط٢، ٢٠٠٨م: ص١٣٦.
٩٣- المصدر: ص٨٦. طَرْفي: عيني ولحظي. يَتَجَلّى: يستطلع ويستكشف. الرَّبَاب: السّحاب. المُرِبّ: المقيم.
٩٤- بحوث في التصريف المشترك: ص١٣٥.
٩٥- المصدر: ص١٣٥.
٩٦- بحوث في التصريف المشترك: ص١٣٦.
٩٧- المصدر: ص١٥١.
٩٨- المصدر: ص٧٠. حصان الذيل: عفيفة طاهرة نقية العِرض. الظمأ: العطش. وأراد بالقتيل عطشًا: الحسين (عليه السلام).
٩٩- بحوث في التصريف المشترك: ص١٣٦.
١٠٠- المصدر: ص٧٦. الجوى: الحزن. باخَ: برد. رقَأَ: سكن وانقطع جريانه.
١٠١- بحوث في التصريف المشترك: ص١٣٥.
١٠٢- المصدر: ص١٠٨. أرعيتنا: مكّنتنا من الرعي. ننشطه: نأخذه بسرعة لسهولة أمره ويُسر مأخذه. الخمائل: أراض منبسطة مخضوضرة. المربع: المكان الذي يُقام فيه زمن الربيع. الموبي: المُهلك.
١٠٣- المصدر: ص٥٠. الشَّرب: جمع شارب. الطِّلاء: الخمر. تخاذل الأعضاء: عجزها عن الحركة.
١٠٤- المصدر: ص٦٠. الظُّبا: جمع ظُبَة، وهي حدّ السيف أو الرمح. الظِّبا: جمع ظبيةٍ. الطُّلا: جمع طِلْية، وهو العنق. الطّلا: ولد الظبية.
١٠٥- المصدر: ص٦١.
١٠٦- المصدر: ص٦٦. تقلقل: تحرّك، وهنا بمعنى ضاق.
١٠٧- المصدر: ص٦٩.
١٠٨- يُنظر: ٤٢/٦٧-٤٦/٦٨-٤/٧٠-١١/٧١-١٦/٧٢+١٨-٢٤/٧٣.
١٠٩- المصدر: ص٦. الكُفاء: جمع كُفية، وهي القُوت اليسير.
١١٠- المصدر: ص١٥.
١١١- مادة (أ ض و).
١١٢- قباوة، فخر الدين: علم الصرف: مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ٢٠١٢م: ص٣٢٥.
١١٣- المصدر: ص١٩.
١١٤- المصدر: ص١٦١. زُرق: جمع أزرق، وهو الماء الصافي. جمام: جمع جمة، وهي معظم الماء. ورود الماء: الذهاب إليه للاستسقاء.
١١٥- بحوث في التصريف المشترك: ص٩٨.
١١٦- المصدر: ص٢٣.
١١٧- المصدر: ص٢٧. أغلب: شجاع، وأصله الأسد العظيم العنق. لددته: أصله صببت اللَّدود في فمه،

واللَّدود: ما يُصبّ من الدواء في أحد شِقّي الفم، وجعل الذل لدودًا على سبيل المجاز. قاء: أخرج ما في جوفه؛ يريد أنك إن حاوت إذلاله لم يقبله.

١١٨- المصدر: ص٣٤.

١١٩- بحوث في التصريف المشترك: ص٦٣-٦٤.

١٢٠- المصدر: ص٨. نوافذ: جمع نافذة، وهي الطعنة التي تخترق الجوف.

١٢١- المصدر: ص٤٠٨.

١٢٢- المصدر: ص٤٤٢.

١٢٣- يُنظَر مثلًا: المصدر: ١٠/٥٣-٧٧/٥٨-٦٩/١.

١٢٤- المصدر: ص٢٨. فاءَ: رجعَ.

١٢٥- المصدر: ص٦٩.

١٢٦- المصدر: ص١١. تعنو: تخضع وتنقاد.

١٢٧- المصدر: ص٣٣٠. أحدقت به: أحاطت به. الأداني: جمع أدنى، وهو الأشد قرابةً. تروي نعشه: يسكبون عليه دموعهم.

١٢٨- الأشموني، علي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م: ١/٧٩.

١٢٩- الخزانة: ١٠/٤٨٤. وذكر له روايةً أخرى يسقط بها الاستشهاد، وهي: (فَلَو كَانَ واشٍ...).

١٣٠- المصدر: ص٢٠٢. وضبط فيه (الزمانُ) بالرفع سهوًا. جارى الزمان: غالبَه. الشأو: الغاية. اللبب: جلدة أو حبل يشد في صدر الدابة ليمنع استئخار الرحل أو السرج، ويُضرَب استرخاؤه مثلًا للشدة التي تذهل الراكب.

١٣١- بروكلمان، كارل: فقه اللغات السامية: تر: رمضان عبد التواب: منشورات جامعة الرياض، ط١، ١٩٧٧م: ص٨٠.

١٣٢- المصدر: ص٢. شيّعني: جرّأني وشجّعني. يروغ: يحيد ويميل.

١٣٣- المصدر: ص١٩.

١٣٤- المصدر: ص٢٢. يصمم: ينفذ. غرب السيف: حدّه.

١٣٥- شرح الكافية الشافية: ٤/٢١٧٢.

١٣٦- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب من لسان العرب: تح: رجب عثمان محمد، مرا: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م: ١/٣٣٤.

المصادر والمراجع:

١- القرآن الكريم.
٢- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص: تح: محمد علي النجار: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٥٢م.
٣- ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧١م.
٤- ابن مالك، جمال الدين محمد، شرح تسهيل الفوائد: تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٩٩٠م.
٥- ابن مالك، جمال الدين: شرح الكافية الشافية: تح: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م.
٦- ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، تح: عبد الله الكبير ومحمد حسب الله وهاشم الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، ط١، د.ت.
٧- ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل: قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٨- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب من لسان العرب: تح: رجب عثمان محمد، مرا: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
٩- أبو عليوي، حسن محمود: الشريف الرضي دراسة في عصره وأدبه: مؤسسة الوفاء، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
١٠- الأزهري، خالد: شرح التصريح على التوضيح: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
١١- الأشموني، علي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
١٢- الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: المكتبة التجارية الكبرى، ط٤، ١٩٦١م.
١٣- الأنصاري، ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
١٤- أنيس، محمود راشد: بحوث في التصريف المشترك: دار الأصيل، حلب، ط٢، ٢٠٠٨م:
١٥- بروكلمان، كارل: فقه اللغات السامية: تر: رمضان عبد التواب: منشورات جامعة الرياض، ط١، ١٩٧٧م.
١٦- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: تح: مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
١٧- جطل، مصطفى: النحو والصرف: منشورات جامعة حلب، ط١، ١٩٨٥م.
١٨- الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: تح: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
١٩- الحازمي، أحمد: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ٢٠١٠م.
٢٠- حسن، عباس: النحو الوافي: دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٧٤م.
٢١- الحلي، حازم سليمان: الشريف الرضي وجهوده النحوية: كلية الفقه بجامعة الكوفة، ط٢، ١٩٩٠م.
٢٢- الزمخشري، محمود بن عمر: المفصل في صنعة الإعراب: تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٢٣- الزمخشري، محمود بن عمر: المفصل في صنعة الإعراب: تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٢٤- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب: تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
٢٥- شبايك، عيد محمد: القلب عند البلاغيين والنحاة العرب: دار حِراء، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
٢٦- الشريف الرضي، أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى: ديوانه بصنعة أبي حكيم الخبري، تح: عبد الفتاح محمد الحلو، مطبوعات وزارة الإعلام العراقية، سلسلة التراث (٦٠)، ط١، ١٩٧٧م.
٢٧- الشريف الرضي، أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى: ديوانه: تحقيق وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٩٤٩م.
٢٨- الشريف الرضي: أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى: ديوانه: منشورات مطبعة وزارة الإرشاد الإسلامي، إيران، ط١، ١٤٠٦هـ.
٢٩- الصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح

الأشموني لألفية ابن مالك: تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، ط١، د.ت.
٣٠- الضبي، المفضل بن محمد: المفضليات: تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون: دار المعارف، القاهرة، ط٦، ١٩٧٩م.
٣١- عمر، أحمد مختار: معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
٣٢- الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية: المكتبة العصرية، بيروت، ط٢٨، ١٩٩٣م.
٣٣- الفراء، يحيى بن زياد: معاني القرآن معاني القرآن: تح: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت.
٣٤- الفرزدق، همام بن غالب: ديوانه: شر: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٣٥- قباوة، فخر الدين: علم الصرف: مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.
٣٦- قشاش، أحمد: الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث: مجلة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ع١١٧، ٢٠٠٢م.
٣٧- المرادي، حسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني: تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
٣٨- ناصف، مصطفى: النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز: مجلة فصول، العدد٣، ١٩٨١م.
٣٩- يعقوب، إميل بديع: المعجم المفصل في شواهد العربية: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.